الأمم المتحدة

A/57/PV.63

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٣**
الجمعة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/57/35)

تقرير الأمين العام (A/57/621)

مشاريع القرارات: A/57/L.34 و A/57/L.35 و A/57/L.36 و A/57/L.37

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد بابا لويس فال ممثل السنغال بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض مشاريع القرارات من A/57/L.34 إلى A/57/L.37 في ثنايا بيانه.

السيد فال (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ العرض التقليدي لمشاريع القرارات الأربعة بشأن قضية فلسطين في سياق اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن أتطرق إلى عدة جوانب هامة للأحداث والوقائع التي أثرت على الحالة الأليمة للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية والتي لها تأثير سلبي على عملية السلام.

ولا تسمح لي القيود المفروضة على الوقت أن أزود الأعضاء بقائمة دقيقة وموثقة لحالات العدوان الموجبة للشجب والتي ترتكبها سلطة الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، مع التجاهل المطلق للاتفاقات والترتيبات المتفق عليها منذ عام ١٩٩٣ ولقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

ويكفي أن أضع أمام الأعضاء قائمة المؤشرات والمعلومات التالية عن الانتهاكات المتكررة والدائمة التي ترتكبها تل أبيب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس: أعمال الحصار وحظر التجول وتدمير البنى الأساسية العامة، والاعتقالات والاحتجازات القسرية والقتل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-71532 (A)
0271532

بلا محاكمة والغارات الفاتكة ونهب القرى ومخيمات اللاجئين، وهدم البيوت والممتلكات، وتدمير الأراضي الزراعية وبناء المستوطنات دون قيود. وقد أغرقت دورة المجازر والتدمير الاقتصاد الفلسطيني بشكل سافر في حالة مأساوية غير مسبوقة.

وبينما يقوم الجيش الإسرائيلي بشكل منتظم باحتلال وإعادة احتلال المناطق الفلسطينية ويسد جميع منافذ وصول المنظمات الإنسانية إلى المعوزين، ويقضي على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية الاقتصادية، ويعوق بشكل جذري أداء ما تبقى من السلطة الوطنية، وتفرض الحكومة الإسرائيلية طلبات أمنية إضافية غير واقعية على السلطة الفلسطينية المدمرة عمليا، والمحجوز قائدها، الرئيس ياسر عرفات، شجاعا في حالة حصار دائم ومهددا في شخصه، إلى درجة تهديده بالطرد من الضفة الغربية، وهو عمل وصفه الأمين العام، كوفي عنان، صباح هذا اليوم في البيان الذي قُرئ بالنيابة عنه أمام لجنتنا، بأنه عمل ''لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبله''.

وفي خرق متعمد للالتزامات المفروضة على سلطة الاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ القانون الدولي فإنها تتبع بلا هوادة سياسة إنشاء المستوطنات وإعادة رسم خريطة القدس على أرض الواقع وضم أجزاء معينة من الضفة الغربية وراء ''جدار أمني'' قيد الإنشاء، وبذا تُلغي جوهر الشروط اللازمة للتوصل لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية.

وقد أدينت تلك الممارسات والإجراءات غير المشروعة وشهَّرت بها الأمم المتحدة ورفضتها أو استهجنتها، وكذلك فعلت المنظمات غير الحكومية، استنادا إلى تقارير وتحقيقات وبلاغات دقيقة أجريت على أرض الواقع وشملت جنين ونابلس وغزة ورفح ومدنا فلسطينية أخرى كانت المسرح المشهور للأحداث المأساوية.

ولا تزال هذه الدورة الجهنمية من المذابح والإصابات البدنية وانتهاكات الكرامة ونزع الملكيات تحدث حتى هذه اللحظة. فهي تقيد السكان الفلسطينيين وتحصرهم في موجة غضب وكراهية ويأس متصاعدة بشكل مخيف.

وإذ نعلم أن لجنتنا هذه تدين دائما كل أشكال الاعتداء والقهر والتخويف التي ترتكب ضد المدنيين، أينما كانت وأيا كان ضحاياها أو مرتكبوها أو مبرراتها، فإنني أغتنم الفرصة التي تتيحها لنا الاحتفالات باليوم الدولي للتضامن، ويتيحها نظرنا في القضية الفلسطينية، لأطلب إلى إسرائيل مرة أخرى أن تتقيد تماما بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وأن تلغي سياستها غير القانونية لإملاء الأمر الواقع عن طريق القوة والعنف متذرعة بالاحتياجات الأمنية.

وبتلك الروح يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تنسحب أولا من المدن الفلسطينية التي احتلتها وأعادت احتلالها وأن تعود إلى الوضع الذي كانت عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. كما يتعين عليها أن ترفع قبضتها الخانقة عن الاقتصاد الفلسطيني، وأن تفرج عن الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية، وترفع القيود المفروضة على الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وجدير بي أن أهاجم القضية الشائكة، وهي استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، التي هي صلب القضية الفلسطينية، كي يُسمح أخيرا للشعب الفلسطيني بالممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف، في تقرير المصير وحقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

وإذ تتشجع لجنتنا برؤية مجلس الأمن المعبر عنها في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) واعتماد مبادرة السلام العربية على إثر قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فإنها ترى أن نتحرك، بل وبمزيد من السرعة، نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. هذا هو الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه الطرفان الآن، بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما من الأمم المتحدة. إن رباعي الوسطاء الدولي – الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة – يعمل جادا إلى جانب النشطاء الإقليميين والمانحين الرئيسيين، لوضع خطة انتقالية تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية من الآن وحتى عام ٢٠٠٥.

ونحن نؤيد هذه الجهود، ونأمل أن تؤتي أُكلها في القريب العاجل على هيئة خطة شاملة بمعالم محددة وجدول زمني دقيق، يصادق عليها مجلس الأمن في النهاية وتتقيد بها جميع الأطراف بدقة.

ويجب أن تواصل الأمم المتحدة ممارسة مسؤولياتها المستمرة تجاه جميع جوانب قضية فلسطين إلى أن يتم حلها على نحو مرضٍ، يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا للشرعية الدولية. وستظل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ملتزمة التزاما راسخا بتقديم مساهمة بناءة وإيجابية لتحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال برنامج عملها، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالتعاون مع جميع المعنيين – الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وفي ضوء هذه الخلفية، وقبل أن يبدأ زميلي من مالطة، مقرر اللجنة، عرض تقرير اللجنة على الجمعية، أود أن أعرض أربعة مشاريع قرارات أقرتها اللجنة وعممت في الوثائق A/57/L.34 و A/57/L.35 و A/57/L.36 و A/57/L.37.

وبالمقارنة بقرارات العام الماضي المقابلة، جرى استكمال مشاريع قرارات هذه السنة لتعكس التطورات الأخيرة على الأرض والجهود التي تبذل لإعادة إطلاق عملية السلام. وفضلا عن ذلك، جرى تبسيط الصياغة لتجنب التكرار والإشارات الطويلة إلى القرارات الماضية. واستنادا إلى الصلاحيات التي منحها أعضاء اللجنة في آخر اجتماع لها، المعقود في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عقد المكتب مشاورات لوضع اللمسات الأخيرة على مشاريع القرارات قيد النظر، وهي بصورة أساسية نفس مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة بالفعل، مع إضافة فقرة خامسة جديدة، ستقرأ في وقت لاحق.

وتتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى، على التوالي، بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعمل شعبة حقوق الفلسطينيين، وعمل إدارة شؤون الإعلام. وتؤكد الجمعية العامة مجددا في مشاريع القرارات على أهمية الولايات المناطة بهذه الكيانات، وتركز على تعزيز الأنشطة ذات الصلة التي تدعم ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية. وينبغي أن تحتفظ اللجنة بدورها الرئيسي وتنوي التأكد من أن الموارد المتاحة لها تستخدم، على نحو يتسم بفعالية التكلفة، في الأنشطة التي ثبتت فائدتها على مدى السنين.

ويعكس مشروع القرار الرابع، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، موقف الجمعية العامة من أحداث العام الماضي. ويؤكد مشروع القرار مجددا تأييد الجمعية الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط وترحيبها باستمرار جهود اللجنة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

ويشدد على ضرورة الالتزام بتصور الحل المتمثل في دولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما عبرت عنه قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وتنص الفقرة الخامسة من منطوق القرار A/57/L.37 – وهي فقرة جديدة أدخلت بعد مشاورات مع الأطراف المعنية – على أن الجمعية:

”تشدد أيضا على ضرورة الإنهاء العاجل لإعادة احتلال التجمعات السكانية الفلسطينية والوقف التام لجميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات العسكرية والتدمير وأعمال الإرهاب“.

وتعكس مشاريع القرارات الأربعة التي عرضتها قبل قليل، المواقف الثابتة والولايات والبرامج المتفق عليها التي لها جميعا أهمية خاصة للتطورات المتعلقة بقضية فلسطين، على الأرض وعلى الصعيد الدبلوماسي على حد سواء.

وتود لجنتنا أن تعرب عن تقديرها لكم، سيدي. وهي تعول مرة أخرى على تضامن الجمعية العامة، وتأمل أن تعرب الجمعية عن دعمها لهذه القرارات باعتمادها بأغلبية ساحقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد وولتر بالزان، من مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد بالزان (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة (A/57/35).

واصلت اللجنة، أثناء العام الماضي، الاضطلاع بولايتها التي ناطتها بها الجمعية العامة. ويغطي التقرير الذي سأقدمه التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام وأنشطة اللجنة منذ تقرير العام الماضي وحتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

ويوجز التقرير في المقدمة أهداف اللجنة ويلقي نظرة عامة على الأحداث التي تمت أثناء هذا العام.

ويلخص الفصلان الثاني والثالث الولايات التي ناطتها الجمعية العامة باللجنة وبشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام، ويحتويان معلومات عن تنظيم عمل اللجنة أثناء هذا العام.

ويستعرض الفصل الرابع الحالة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، كما رصدتها اللجنة أثناء هذا العام. وجرى التركيز بشكل خاص على مختلف جوانب الحالة على الأرض. وتستعرض اللجنة أيضا في هذا الفصل الإجراءات والسياسات الإسرائيلية، بما فيها الرد العسكري الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى؛ وأنشطتها الاستيطانية؛ وإجراءات المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والحالة بالنسبة للسجناء الفلسطينيين؛ وحالة الاقتصاد الفلسطيني؛ والحالة بالنسبة للموارد المتاحة للفلسطينيين؛ وإجراءات منظومة الأمم المتحدة؛ وصعوبات العمل المستمرة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ويستعرض الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة. وهذا الفصل مقسم إلى فرعين رئيسيين. يصف الفرع ألف الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشير إلى الرسائل التي أرسلها رئيس اللجنة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن وإلى البيانات التي أصدرتها اللجنة ردا على الأحداث على الأرض أثناء هذا

العام. ويتضمن هذا الفرع أيضا معلومات عن مشاركة الرئيس في مختلف المحافل الدولية.

ويوفر الفرع باء تفاصيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة والشعبة ويوفر أيضا معلومات عن الحوار المستمر بين اللجنة وأعضاء الاتحاد الأوروبي. ويرد في هذا الفرع أيضا استعراض للاجتماعات الدولية المختلفة التي نظمت أثناء العام.

أما تعاون اللجنة مع المجتمع المدني، وأعمال شعبة حقوق الفلسطينيين في مجال البحث والرصد والمنشورات، ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية، والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فكلها وردت ملخصة في ذلك الفرع من التقرير.

الفصل السادس يقدم عرضا شاملا للعمل الذي أنجزته إدارة شؤون الإعلام هذا العام عملا بقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

والفصل الأخير من التقرير يتضمن استنتاجات اللجنة وتوصياتها. وفي ذلك الفصل، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء تزايد خطورة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وإزاء كثافة الحملات الهجومية العسكرية الإسرائيلية، وتنامي الخسائر البشرية بين صفوف الفلسطينيين، وحجم الدمار الذي خلفته القوات المحتلة، وفداحة الكارثة الإنسانية التي نجمت عن ذلك. وهي تؤكد من جديد موقفها بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يظل جوهر الصراع. وفي الوقت ذاته، تدين اللجنة بدون تحفظ جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين من أي جهة أتت. وتؤكد أن حل قضية فلسطين ينبغي أن يتحقق استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والتعايش بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وتتعهد اللجنة أيضا بمواصلة العمل لبلوغ هذا الهدف، وذلك بالاضطلاع بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

وتؤكد اللجنة من جديد موقفها بأنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤوليتها الحالية فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين حتى تتم تسويتها بطريقة مرضية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبموجب الشرعية الدولية، وإلى أن ينعم الشعب الفلسطيني بشكل كامل بحقوقه غير القابلة للتصرف. كما تعرب اللجنة عن دعمها التام للدور الذي يقوم به الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في إطار المجموعة الرباعية.

واللجنة، إذ تشعر بالقلق إزاء الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تكرر نداءها إلى مجتمع المانحين الدوليين لمساعدة الأونروا في التغلب على الأزمة الشديدة الحالية، لكي تستمر في القيام بعملها الإنساني الحيوي.

وتعرب اللجنة عن تقديرها لما تسهم به منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل تعبئة التضامن مع الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية والإغاثة الطارئة للسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذين يمرون بظروف بالغة الصعوبة.

وتشدد اللجنة على المساهمة الجوهرية لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة، في دعم أهداف اللجنة، وتطلب إليها أن تواصل تنفيذ برنامجها المتعلق بالمنشورات والأنشطة الإعلامية الأخرى، بما فيها مواصلة توسيع مجموعة الوثائق التي يضمها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة

بقضية فلسطين. وتنوه اللجنة أيضا بجدوى البرنامج السنوي لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية، وتطلب إلى الشعبة مواصلته.

وتعرب اللجنة عن رأيها بأن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين أسهم إسهاما هاما في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة. وتطلب اللجنة أن يستمر هذا البرنامج مع توخي المرونة اللازمة حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة، التي تطرأ على قضية فلسطين.

وأخيرا، فإن اللجنة، رغبة منها في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، تهيب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى، وتدعو الجمعية العامة من جديد إلى الاعتراف بأهمية دورها، وإعادة تأكيد ولايتها بتأييد عارم.

وكلي ثقة بأن التقرير الذي عرضته من فوري سيساعد الجمعية العامة في مداولاتها بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

السيد القدومي (فلسطين): السيد الرئيس، أود بداية، أن أوجه الشكر الخالص إليكم على إدارتكم بحكمة ودراية أعمال هذه الدورة. كما أخص بالشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على مساعيه الحثيثة لإرساء قواعد الأمن والسلام، وخدمة القضايا العادلة من أجل رفاهية المجتمع الإنساني وأمنه واستقراره. وأشكر السيد رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعضاء اللجنة على جهودهم المخلصة في خدمة قضية فلسطين.

مرة أخرى، وأخرى، تلتئم الجمعية العامة للأمم المتحدة لتناقش قضية فلسطين بعد أن مر عليها أكثر من خمسين سنة، تخللتها ظروف سياسية مؤاتية، رافقتها نوايا صادقة من جانبنا نحن العرب سعيا وراء حل عادل يضمن الأمن والسلام والاستقرار، ويحافظ على توازن المصالح في منطقة الشرق الأوسط. لكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت تعمل، كعادتها في خط معاكس لتفشل هذه المحاولات لعل الفرصة تتاح لها لاستكمال مخططاتها الاستيطانية لجلب المزيد من المهاجرين الغرباء الجدد إلى إسرائيل، كما فعلت في نهاية أعوام الثمانين عندما وصل مليون مهاجر روسي، فتتمكن من استلاب الأرض الفلسطينية كلها لضمان توسعها وتعزيز نفوذها الإقليمي، ما دامت تمتلك وحدها كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك السلاح النووي.

كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حدثا إرهابيا عاما وكارثة إنسانية قبل أن تكون مصابا أمريكيا له أبعاد مؤلمة في الحياة البشرية، عدا عن ذلك فهو اعتداء على دولة كبرى وشعب آمن ومساس بكرامة الفرد وأمنه الوطني.

الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الكبرى التي ينظر إليها نظرة خاصة بحكم مسؤوليتها التاريخية وكقوة قادرة على الإسهام الفعال في ترسيخ الأمن والسلام في عالم اليوم واقتلاع جذور الإرهاب من كل مواقعه.

ولكن شعوب العالم في نفس الوقت لا تتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بهذه المهمة التاريخية بدافع الحقد أو الانتقام أو الثأر، بقدر ما تكون تأديتها لهذه المهمة بغرض تخليص البشرية من أسباب ودوافع الإرهاب، وذلك طبعا بالتعاون مع الدول الأخرى في إطار الأمم المتحدة وأداتها التي أقرها المجتمع الدولي وارتضاها كوسيلة وحيدة مقبولة لتناول المشاكل الدولية ووضع الحلول المناسبة لها بعد أن هزمت النازية والفاشية ورست قواعد الاستقرار في ربوع العالم.

كنا ننتظر أن تلجأ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لوضع برنامج أممي

للبحث عن أسباب الإرهاب ودوافعه والعمل على إزالة هذه الأسباب بالتعاون والمشاركة الفعالة لكل القادرين على ذلك، مع إشعار الشعوب التي ابتليت بمظاهر الإرهاب. إن هذه الإجراءات الأممية تستهدف تخليص البشرية من آثار الإرهاب ومآسيه، وإني على يقين أن هذا النهج سيلقى تعاون جميع شعوب العالم قبل حكوماتها، وستكون له نتائج مبشرة.

لكن التهديد والوعيد يثير القلق والتوتر، ويستنفر الشعوب والحكام والأنظمة ويلهب عصب البشرية وتصاب النفس بالتوتر، فيزيد من احتمالات الإرهاب بحجة الدفاع عن النفس وحماية هذه البلدان والحفاظ على سيادتها. إن هذا النهج سيحطم مظاهر حسن الجوار بين الأمم ويشجع أصحاب النوايا الخبيثة على ممارسة النشاط الهدام، وتستعر نار الحقد في نفوسهم، فيعمدون إلى ممارسة الإرهاب الفاضح، دون أن يلقوا الحساب أو العقاب. ها هي حكومة إسرائيل مثلا، التي يرأسها شارون، تمارس إرهاب الدولة في فلسطين المحتلة، مغتنمة أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كذريعة لقيامها بممارسة أعمال القتل والاغتيال، حتى قلع الأشجار، وهدم المنازل، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني منذ أكثر من عامين. هاهي إسرائيل تمارس سياسة المطاردة الساخنة يوميا، بعد أن قسمت الأرض الفلسطينية إلى ٢٢٧ كانتونا منفصلة عن بعضها البعض في مساحة لا تزيد على ٨٠٠ ٥ كيلومتر مربع.

ها هي إسرائيل تحتل آخر جزء من الأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧ بعد أن احتلت عام ١٩٤٨ الجزء الأكبر من فلسطيننا بعد أن قسمت الأمم المتحدة أرضنا الفلسطينية عام ١٩٤٧. والولايات المتحدة ترضي عن هذه الممارسات ودول العالم وشعوبه تدين هذه الأعمال الإرهابية.

قَبِلْنا، بالرغم من الغزو الصهيوني لبلادنا – قَبِلنا المقترحات الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ على أساس مبدأ مقايضة الأرض بالسلام وتنفيذا لقراري الشرعية الدولية قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وعقدت اتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الراحل اسحق رابين. وبعد عامين تقريبا، قام المتطرفون وغلاة الصهاينة في إسرائيل باغتيال اسحق رابين. اغتالوا بذلك كل فرصة لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة وظهرت النوايا الإسرائيلية جليا في تصرفات حكومة نتنياهو السابقة، وفي سياسة باراك المراوغة لإفشال التسوية السياسية عندما أصر باراك في قمة كامب ديفيد على أن يضم تسعة في المائة من الأراضي الفلسطينية وأن يستأجر عشرة في المائة منها على طول نهر الأردن لسنوات طويلة، بالإضافة إلى أنه طالب بزرع ثلاث محطات إنذار مبكر في الأرض الفلسطينية والتمسك بسيادة إسرائيل على القدس مدعيا أنه قدم تنازلات مؤلمة لم تقبلها السلطة الوطنية الفلسطينية. وأتبعها باراك – بالتواطؤ مع شارون – بقيام الأخير بزيارة الحرم القدسي الشريف والاعتداء على المصلين واستفزازهم وافتعال الأحداث الساخنة التي أودت بحياة العديد منهم نتيجة تعرض المصلين في يوم جمعة لاعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي.

حقا، إن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قام بجهود ملحوظة وأجرى لقاءات مع أطراف النزاع، فسبر غور كل منهم، وتحسس مواقع الخطر في هذا النزاع، وأدرك أن التعايش السلمي بين الطرفين أمر حتمي للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. نعم عاش العرب واليهود أكثر من ٢٥ عاما في عهد الانتداب البريطاني في سلام وأمن. وقبل احتلال بريطانيا لفلسطين، كان اليهود، مع قلة عددهم، يعيشون مع العرب في أمن واستقرار. وكان من المنتظر أن تتشكل حكومة فلسطينية يعيش فيها العرب

واليهود بأمن وسلام وتعاون، وأن تقوم الأمم المتحدة بتأدية واجباتها في دعم دولة فلسطين المستقلة والعمل على تجنب الصراع بين الطوائف الدينية فيها؛ ولكن، مع الأسف، اتخذت الأمم المتحدة منحى جديدا بدعم من كل الدول الكبرى آنذاك، وعمدت إلى تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، فخلقت بذلك بذور الصراع الطائفي والعنصري وغذته الدول الكبرى على مر الزمن، كل حسب مصالحها، إلى حد شجع الطرفين على القتال والصراع المستمر الذي امتد حتى يومنا هذا. لقد شمل هذا الصراع الساخن المنطقة العربية بأكملها، وأن الأطماع الصهيونية دفعت إسرائيل منذ قيامها إلى امتلاك كل عوامل القوة لإشباع مطامعها الاستيطانية لاستيعاب المزيد من المهاجرين وذلك باحتلال المزيد من الأرض الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية. لقد استولت إسرائيل عام ١٩٤٨ على ٢٦ في المائة من الأراضي الفلسطينية التي خصصتها الأمم المتحدة في قرار التقسيم الذي صدر عام ١٩٤٧ لعرب فلسطين. ولم تكتف بالاستيلاء على هذه الأراضي، بل طردت سكانها الأصليين ليصبحوا لاجئين في الدول المجاورة.

نعم، لقد أصدرت الأمم المتحدة بعد ذلك قرارا يقضي بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم وممتلكاتهم التي استولت عليها إسرائيل. وشكلت آنذاك لجنة التوفيق الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا، كآلية للعمل على إعادة اللاجئين وتصحيح الوضع المختل نتيجة قرار التقسيم، وأصدرت قراراها ١٩٤ (د - ٣) الذي يقضي بعودتهم وتعويضهم. لكن لجنة التوفيق الدولية فشلت في مهمتها لرفض إسرائيل الانصياع لقرارات الأمم المتحدة والالتزام بها، واستمرت إسرائيل تحتل ٧٨ في المائة من الأرض الفلسطينية حتى عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فإنها لم تحترم قرار التقسيم ولم تنسحب من الأراضي التي احتلتها بالرغم من إعلان وزير الخارجية في الحكومة الإسرائيلية المؤقتة آنذاك، شرتوك، باحترام إسرائيل لقرار التقسيم وللقرار ١٩٤ (د - ٣) الخاص بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتزامها بهما. وكان اعتراف إسرائيل والتزامها بقرار التقسيم شرطا أساسيا لقبولها عضوا في الأمم المتحدة هذه.

قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ بعدوان آخر مدبر مع دولة كبرى احتلت من خلاله ما تبقى من الأراضي الفلسطينية والذي سمي بالضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القدس، بالإضافة إلى أراض عربية أخرى في مصر وسورية بدعم من دول معروفة للجميع. والآن تدعي إسرائيل أن ما احتلته عام ١٩٦٧ من فلسطين هو أراض متنازع عليها. والغريب أن السيد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، يعلن أن إسرائيل استولت على هذه المناطق بالاحتلال، وكأنها كانت مشاعا لمن يريد أن يستولي عليها. وتناست الولايات المتحدة الأمريكية أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وأن الإدارات الأمريكية السابقة وضعت مشاريع التسوية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام؛ لكن الغريب أن الإدارة الأمريكية الحالية أهملت هذه المسألة، وحلت لجنة التنسيق الأمريكية، برئاسة روس، وجمدت نشاطاتها في مسيرة السلام، وسمحت لشارون، مجرم الحرب، أن يفعل ما يشاء، فعزز الاحتلال الإسرائيلي, وأتى بـ ٦٠ ٠٠٠ جندي و ١ ١٠٠ دبابة إلى الأرض الفلسطينية، فاستعر الصراع الساخن، وازدادت حدته على إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فاشتدت الهجمة الوحشية المسعورة على الشعب الفلسطيني، وتصاعد الإرهاب الإسرائيلي الرسمي ضد الشعب الفلسطيني، وباركت الإدارة الأمريكية أفعال شارون وأسمته ''رجل سلام''، وقالت إن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها - إسرائيل التي تحتل الأرض العربية

والفلسطينية وتغتال المواطنين وتدمر منازلهم ومدارسهم وتقتلع مئات الآلاف من أشجارهم المثمرة. وقد وردت كل هذه الأعمال الإرهابية في تقارير الأمم المتحدة وممثلها تيري لارسن ولجان حقوق الإنسان والتقارير التي صدرت عن دول عديدة. كما أدينت في قرارات مجلس الأمن.

لقد دمرت حكومة إسرائيل بإرهابها كل فرص السلام، وأعلنت إلغاء كل الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، تلك الاتفاقات التي قام عليها الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عهد إسحاق رابين. وأنكرت الحكومة الإسرائيلية الحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير خلافا لمئات القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. والأنكى من ذلك أن الحكومة الإسرائيلية دمرت البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني ودمرت المؤسسات المركزية وأجهزة السلطة الفلسطينية بما في ذلك أجهزة الأمن، التي سمح إسحاق رابين بدخولها لحفظ الأمن دفاعا عن إسرائيل. واعتقلت العاملين فيها، وحاصرت الرئيس عرفات وتطالب بتنحيته، وحاصرت القيادة الفلسطينية. ويعد ذلك تدخلا سافرا في الشؤون الفلسطينية. لقد دمرت إسرائيل كل مظهر من مظاهر الدولة والكيان السياسي.

ولنأت الآن إلى المسار السياسي السلمي. أمام كل هذه الوقائع والأحداث قدم العرب المبادرة السياسية بإقامة سلام عادل وشامل، ورحبت الولايات المتحدة بهذه المبادرة، التي أعرب العرب من خلالها عن استعدادهم لعقد اتفاقات سلام مع إسرائيل، العرب جميع العرب، والوصول إلى حالة من التعايش السلمي بين دول المنطقة، لكن إسرائيل رفضت هذه المبادرة.

إننا نرحب بالجهود الدولية التي تسعى إلى رسم الملامح الضرورية للمسيرة السلمية القادمة، مع الأخذ في الاعتبار بما نادى به الرئيس بوش وكرره في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن رؤياه في إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها. أي أن الحل يقوم على أساس وجود دولتين متجاورتين ومستقلتين. وصدر قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) والقرار الأخير هو الذي يقضي بإقامة هذه الدولة. وهذان القراران يجسدان هذه الرؤية، وتشكلت اللجنة الرباعية بعد أن زار سمو الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية واشنطن وتباحث مع الإدارة الأمريكية حول الخطوات التي لا بد أن تتخذ والآلية التي لا بد أن تستخدم لتحقيق ذلك. وتم التفاهم على أن المسيرة السلمية تقوم على أساس المبادرة العربية ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقراري الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مع ما أعلنه الرئيس بوش. ولكن قيل إن الأمر يحتاج إلى أرضية صالحة للعمل بهذه المبادئ وتحديد الإطار الذي تحتاجه المسيرة السلمية للتوصل إلى الحلول المطلوبة؛ وهناك في نظرنا كعرب أمور لا بد أن تتم قبل ذلك مثل: رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها ما قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كخطوة أولى، ووضع قوات دولية من أجل وقف العنف، وضمان عدم عودة القوات الإسرائيلية مرة أخرى لاحتلال المواقع التي انسحبت منها. واستقبلت هذه الأفكار بارتياح من جانب الإدارة الأمريكية.

وبعد خطاب الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الذي حدد فيه معالم المسيرة السلمية، تشكلت اللجنة الرباعية من الأمم المتحدة وروسيا وأوروبا وأمريكا، وبدأت تناقش مع الأطراف المعنية مشروع خارطة الطريق. وجاء السيد بيرنز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي يحمل اقتراحات قيل إنها ليست نهائية. وعرضت هذه المقترحات

ونوقشت مع بعض الأطراف العربية. والمُطَّلع على هذه النصوص يلاحظ الكثير من النواقص التي تحتاجها خطة الطريق، كما أنها تستخدم تعبيرات غامضة تحتاج إلى تعريف كدولة مؤقتة وهذا شيء جديد في التعابير الدبلوماسية، ثم إن مشروع الخريطة يطالب الجانب الفلسطيني بالقيام بأعمال قبل رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ووقف الإرهاب الإسرائيلي، ويريد منا أن نضع دستورا لدولة غير موجودة لا دستور لها، ويريدون من الطرف الفلسطيني أن يوقف المقاومة ويوقف العنف كما يقولون وكأنهم يطالبوننا بالتسليم بالشروط الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي يجثم على صدورنا والحصار الإسرائيلي قائم على الأرض الفلسطينية؛ يريدون منا أن نقوم بإصلاحات في ظل الاحتلال الإسرائيلي بعد أن دمروا المؤسسات والأجهزة الأمنية واعتقلوا من فيها وحاصروا المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وأعملوا فيها المجازر البشرية، يريدون منا أن نضع نظاما جديدا للانتخابات ليشطبوا القدس الشرقية كدائرة من دوائر الانتخابات التشريعية، إلى آخر ذلك من النواقص والمفاهيم الغامضة. وقيل إن خارطة الطريق ستوضع بشكلها النهائي في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

هذه بعض النواقص التي خلا منها مشروع خارطة الطريق، ونلاحظ أن هذه الخارطة حسب النصوص الواردة لا تنم مطلقا عن الجدية المطلوبة في التعامل مع القضية الفلسطينية. فالشغل الشاغل للإدارة الأمريكية ولحليفتها بريطانيا هو التعامل مع المشكلة العراقية، كيف يجدون المبرر للعدوان على العراق الذي عاش أكثر من عشر سنوات في عقوبات مستمرة أضرت بالأوضاع المعيشية والصحية للشعب العراقي الشقيق. واستنفدت أمواله في غير موقعها. يطالبون العراق بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل وإسرائيل حليفتهم تمتلك كل أنواع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك النووية، وهي التي تهدد وتتوعد الشعوب العربية وشعوب المنطقة بما فيها إيران، ولا تجد من يطالبها بوضع منشآتها الذرية تحت الرقابة الدولية.

إننا نطالب بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي. ولطالما طالبنا بذلك.

إن انسحاب حزب العمل من الحكومة الإسرائيلية دليل على اتجاه هذه الحكومة المتطرفة أكثر فأكثر نحو التطرف، ونخشى بوجود قادة من غلاة المتطرفين في هذه الحكومة أن يزداد الإرهاب الرسمي فتصبح إمكانية التوصل إلى السلام العادل والشامل إمكانية قليلة، ولذلك لا بد من أن تبذل الدول المعنية والأمم المتحدة جهودا متواصلة لنزع فتيل الصراع في هذه المنطقة من خلال ضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة ووضع قوات دولية كآلية لضمان هذا الانسحاب وإقامة دولة فلسطينية معترف بها من الأمم المتحدة طبقا لقرار التقسيم لتقوم بالتفاوض حول المسائل المعلقة.

إن السلام العادل والشامل لا بد أن يقوم على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة بحدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، وإعادة اللاجئين حسب جدول زمني محدد إلى مدنهم وقراهم وممتلكاتهم، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية.

في الختام، إن هذه المسؤولية التاريخية تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حيث لا نرى سبيلا لتحقيق هذه الأهداف النبيلة لإقامة سلام عادل وشامل إلا من خلال الأمم المتحدة وآليتها الملزمة مجلس الأمن.

السيد أبو الغيط (مصر): نجتمع اليوم والانتفاضة الفلسطينية قد دخلت عامها الثالث، وسقط خلال هذه الأعوام الآلاف من الشهداء والضحايا من الفلسطينيين. سقطوا نتيجة رصاص وعمليات الجيش الإسرائيلي

والمستوطنين من العناصر الإرهابية التي تحاول تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وحقوقهم. كما سقط أثناء هذه الأعوام عدة مئات من مواطني إسرائيل في إطار مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الرابض على أراضيهم.

ويعلم الجميع أن هذا الوضع المتردي الذي نشهده يوميا يعود بشكل مباشر إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ولقد تابع الجميع أيضا محاولات حكومات إسرائيلي المتعاقبة كسر إرادة المقاومة لدى أبناء الشعب الفلسطيني من خلال ممارسة كل أنواع العنف، ابتداء بعمليات القتل خارج إطار القانون ومرورا بإغلاق المدن الفلسطينية ثم احتلالها دون مراعاة لأية قوانين دولية أو اتفاقات سبق وأن عُقدت بين الطرفين.

ويعلم الجميع اليوم أيضا، وبعد كل هذه الأعوام، أن السبيل المتاح والوحيد لتوقف هذا النزيف بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك النزيف من مواطني إسرائيل، هو ضرورة إنهاء الاحتلال وبدء صفحة جديدة في العلاقة بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

لا شك أنه لا يُخفى على أحد اليوم أن السقوط المتعاقب للحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٩ يرجع إلى فشل هذه الحكومات في التعامل البنَّاء والإيجابي مع المشكلة الفلسطينية، وتصميم هذه الحكومات، ضد إرادة المجتمع الدولي، في الاستمرار في التمسك بالاحتلال للأراضي الفلسطينية واستمرار بناء المستوطنات داخل هذه الأراضي والدفع بالمزيد من المستوطنين للإقامة بها واستلابها.

ولا شك لدينا أيضا أن المجتمع الدولي مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالتحرُّك الفوري من أجل السيطرة على الموقف ووقف هذا التدهور المستمر، ثم المضي في السعي من أجل التوصل إلى تسوية لهذا النزاع وهذه المواجهة التي لن يسفر الاستمرار فيها إلا عن المزيد من الأحزان والخسائر للطرفين.

من هنا، فإن الأمر الضروري، بل والذي نرى حتميته اليوم، هو في اقتناع إسرائيل بأن استخدام القوة العمياء وإعادة تمكين الاحتلال بالمدن الفلسطينية لن يحقق لإسرائيل الأمن المُبتغى. إذ أن الاحتلال يؤدي وبشكل مباشر إلى فقدان الأمن وليس تأمينه. إن الأمن للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قابل للتحقيق بل وسوف يتحقق. إلا أن ذلك الأمن سيأتي من خلال السلام، السلام الذي يجب أن يسود العلاقة بين الطرفين عقب تحقق الانسحاب الإسرائيلي من أراضي الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

إن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس أمر لا جدال فيه، وأكده المجتمع الدولي على مدار عقد من الجهود الدؤوبة من جانب فلسطين والدول العربية للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط، وهو حق أكدته ''اللجنة الرباعية الدولية'' خلال اجتماعها الأخير بنيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وتعهدت بالعمل المتصل من أجل تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٥ وبوضع خطة عمل وصولا إلى هذا الهدف.

وأود الإشارة هنا إلى رؤية مصر بشأن العمل الدولي من أجل إقرار السلام في الشرق الأوسط، الذي لا بد أن ينطلق من منظور شامل في تعامله مع المسارات الأمنية والإنسانية والسياسية لتسوية القضية الفلسطينية، وبهدف تحقيق تقدم متوازن في كل منها وصولا إلى الهدف النهائي. وهنا تجب الإشارة إلى العناصر الهامة الآتية:

أولا، أهمية التحرك المتوازن، وبالتوازي، على المسارات الثلاثة للتسوية المطلوبة دون إغفال أي منها أو التركيز على أحدها دون المسارين الآخرين.

ثانيا، أهمية الوضوح الكامل بشأن الهدف النهائي الذي تصبو إليه جهود السلام والمساعي التي تبذلها الأطراف الدولية لتحريك المسارات الأمنية والسياسية والإنسانية، وخاصة الفترة الانتقالية اللازمة لضبط إيقاع التسوية.

ويدعونا المنطق هنا إلى التأكيد على ضرورة الاتفاق مسبقا حول غاية أو هدف جهود السلام، وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بعناصر التكامل والاستمرارية والسيادة وعاصمتها القدس الشرقية، ومن ثم ضرورة ترتيب وتوجيه الجهود السياسية الدولية خلال المرحلة الانتقالية نحو تحقيق هذا الهدف دون غيره، مع الوضوح الكامل بشأن المسؤوليات التي تقع على عاتق كل الأطراف خلال هذه المرحلة. وهنا أُشير إلى أهمية الدور الممكن أن تقوم به الأمم المتحدة من خلال ''اللجنة الرباعية الدولية'' ومن خلال مجلس الأمن، خلال المرحلة المفضية إلى التسوية النهائية.

جاء بخطاب الرئيس الراحل أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ أي منذ رُبع قرن وعدة أيام ''إن تحقق السلام بين إسرائيل وكافة الدول العربية في غياب تسوية عادلة للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يقود إلى السلام العادل والدائم الذي يصر عليه العالم أجمع'' ولا شك لدينا اليوم في صحة هذه الكلمات.

إن هذه التسوية المستهدفة تتطلب ليس فقط تحديد عناصرها وأهدافها وليس كذلك الآليات اللازمة لتنفيذها ولكنها تتطلب أيضا وبوضوح شديد تأمين أكبر قدر من الحيوية والحسم في العمل والسعي الدؤوب من أجل تحقيقها وطبقا للتوقيتات المحددة لها دون مراوغات أو مناورات.

إن المطلوب اليوم سواء على المستوى الدولي والإقليمي أو على مستوى المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي هو تأمين نجاح قوى السلام والاعتدال هذه القوى المؤمنة والواثقة بأهداف التسوية السياسية للنزاع، هذه الأهداف التي تتمثل في:

أولا، انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ثانيا، إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على كافة أراضي الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

ثالثا، إقامة علاقات حُسن جوار وسلام بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية بما يوفِّر الأمن للطرفين ويحقق التقدم والرفاه لهما.

سوف تمضي بلادي مصر في العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف بكل النشاط والأمل وستدفع بقوة نحو عودة الأطراف للمفاوضات دون مراوغات أو تأخير لتحقيق هذه الأهداف.

السيد عروة (السودان): تمثل المشكلة الفلسطينية أهم القضايا في سلم أولوياتنا، وذلك لما تشكله من مخاطر حقيقية لا لشعوب تلك المنطقة فحسب، بل للأمن والسلام في العالم أجمع.

إن غياب الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية، والتي تُمثِّل لُب الصراع وجوهره في الشرق الأوسط، قد أدى إلى تدهور مستمر للأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة مع تمادي إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية، وطمس هويتها والتنكيل بأهلها وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف. لقد أكدت الدول العربية في مؤتمر قمة بيروت تمسكها بخيار السلام القائم على العدل والحق عبر المبادرة التي تقدم بها سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، وتهيأت بهذه المبادرة فرصة تاريخية لإحلال السلام في المنطقة في أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية. إلا أن إسرائيل اختارت أن

تجنح بعيدا عن السلام وأن تواصل استخفافها بكافة جهود السلام الإقليمية والدولية على حد سواء.

إن التطورات والأبعاد الخطيرة التي شهدها هذا العام من ممارسات إسرائيل اللاإنسانية وعدوانها وأطماعها غير المحدودة في الهيمنة والتوسُّع، لتقيم الدليل على أنه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ما دامت إسرائيل تخطط للعدوان وتستمر فيه، وما دام المجتمع الدولي لا يواجه تلك المخططات بأكثر من قرارات الرفض وعبارات الاستنكار والشجب والتنديد. وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، إلى تحمُّل مسؤولياته والضغط على الجانب الإسرائيلي للامتثال لقرارات الشرعية الدولية بما يحقق السلام والأمن في المنطقة.

إن أسلوب التعالي الذي تتعامل به إسرائيل مع قرارات الشرعية الدولية من ناحية، وتساهل المجتمع الدولي تجاه إسرائيل من ناحية أخرى قد أغراها لارتكاب المجازر والأعمال الوحشية على المدنيين والأبرياء العزل، بل وجعلها تنكل وتبطش بالشعب الفلسطيني بطش من لا يخشى المساءلة، وظلت ترفض القرارات تلو القرارات. وليس رفضها للتعاون مع فريق التحقيق الدولي في المجازر التي وقعت في جنين ببعيدة، وها هي الآن تستفيد من الصمت الدولي لتمتد أياديها لقتل المواطنين والموظفين الدوليين كما حدث لموظفي الأونروا، بالرغم من اعتراف الجيش الإسرائيلي بهذه الجريمة النكراء، إلا أننا على يقين بأن الحادثة ستمضي كسابقاتها وستُذبح الشرعية الدولية على أعتاب الغطرسة والكبرياء الإسرائيلي.

نقول مجددا، ولا نمل الحديث، إن الطريق الذي يحقق الأمن لإسرائيلي هو إنهاء الاحتلال والانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣)، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ختاما، ندعو من منبر الجمعية العامة كافة الدول المحبة للسلام إلى أن تقف بقوة لحمل إسرائيل على الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية حتى نستطيع المحافظة على هيبة هذه المؤسسة. وعلى المجتمع الدولي التحرك الفوري أيضا لتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني لتحقيق السلم والأمن في المنطقة وتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يتحدث التقرير المعروض علينا عن التزايد المستمر في حدة الحصار والسيطرة اللذين تفرضهما إسرائيل على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ويشعر وفد بلادي بفزع إزاء استمرار عمليات إعادة الاحتلال العدوانية للمدن والقرى الفلسطينية خلال العام الماضي. وأدت دورة العنف التي تبدأ في كل مرة دون استثناء بعمليات عدوان إسرائيلية غير قانونية، مثل عمليات الاغتيال المتعمد والهدم التعسفي لمساكن الفلسطينيين – إلى إلحاق خسائر فادحة بالأرواح وتدمير واسع للممتلكات بما في ذلك الهياكل الأساسية للسلطة الفلسطينية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت إسرائيل تمارس سياسة تنفيذ العقاب الجماعي غير المشروع. وواصل الجيش الإسرائيلي اللجوء إلى استخدام سياسة إرهاب الدولة بشكل واضح. وكشف نظامه المتشعب لفرض السيطرة على تنقل الأشخاص والمركبات من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإليها وفيما بينها وفي داخلها. واستمرت دون هوادة عمليات إقامة نقاط للتفتيش، وفرض حظر التجول، والإغلاق، بالإضافة إلى تدمير المنازل والأراضي والبساتين الفلسطينية. إن تدابير العنف

اللاإنسانية هذه، التي تركت حتى الآن تأثيرا مدمرا على الاقتصاد الفلسطيني الهش أصلا، تتعارض مع أي معيار من معايير العالم المتحضر. وتقوم إسرائيل، تحت ذريعة ضمان الأمن، بارتكاب هذه الأعمال بشكل متعمد بغية حرمان الشعب الفلسطيني من أدنى درجات الأمن في محاولة عقيمة لتحطيم معنوياته.

وتشكل السياسة الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة الأراضي بهدف توسيع المستوطنات غير القانونية المصدر الرئيسي للتوتر السائد في تلك المنطقة. ويكشف استمرار هذه السياسة في السنوات الأخيرة بوضوح أن إسرائيل لا تتوخى أبدا تحقيق أي نوع من السلام مع الشعب الفلسطيني. لقد زاد عدد المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة إلى الضعف تقريبا منذ بدء عملية السلام في عام ١٩٩٣. وبعبارة أخرى، واصلت إسرائيل استعمار نفس الأرض التي كانت تتفاوض صوريا بشأن الانسحاب منها.

إن هذه السياسة التوسعية الإسرائيلية التي تتمثل في الأعمال السالف ذكرها وفي مناورات وسياسات مخادعة أيضا هي التي أدت إلى انهيار عملية السلام واندلاع الانتفاضات الجديدة. ومما له مغزى في هذا السياق أنه تم خلال الفترة قيد الاستعراض بناء ٣٤ مستوطنة يهودية جديدة على أرض فلسطينية في الضفة الغربية.

ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) قبل أكثر من نصف قرن، لم يمارس الشعب الفلسطيني حتى الآن حقه في تقرير المصير. وعلى مدى السنين، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن عشرات القرارات بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الوطنية. لكن هذه القرارات ظلت كلها دون تنفيذ حتى اليوم.

إن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يضطلع بدور هام لتشجيع التوصل إلى حل منصف وعادل وتتوفر له مقومات البقاء لقضية الشرق الأوسط. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن عجز حتى الآن، لأسباب واضحة، عن اتخاذ أية إجراءات جادة وملموسة، أو حتى محاولة تنفيذ قراراته المتواضعة والمحدودة. وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٤ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) ما زال الجيش الإسرائيلي لم ينسحب حتى الآن من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بشأن التحقيق في الغزو الإسرائيلي الدموي لمخيم اللاجئين في جنين بقي دون تنفيذ. وعلاوة على ذلك، ما زال يتعين على المجلس أن يتخذ إجراءات مثل إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة لحماية المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي وللمحافظة على قدر من السلام والاستقرار.

إن قضية فلسطين هي لُبّ قضية الشرق الأوسط. والتطورات الأخيرة في فلسطين لا تهدد المنطقة الأوسع فحسب، بل إن تأثيرها السلبي يتزايد على فرص السلام والاستقرار في كل أنحاء العالم. إن التوتر في المنطقة ما زال يتصاعد، والحالة في الشرق الأوسط تزداد تدهورا بدلا من أن تتحسن.

والحالة في الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة لا تختلف كثيرا. فلا تزال مصدرا آخر للتوتر في المنطقة. ولم يُبد الإسرائيليون حتى الآن أية إشارة تنم عن اعتزامهم أو حتى تفكيرهم في الانسحاب من الجولان وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة. وبدلا من ذلك، قاموا بمحاولات متكررة لتغيير الطابع الديمغرافي والقانوني للمنطقة، من خلال إنشاء مستوطنات جديدة وفرض قوانينهم على المواطنين

السوريين في الجولان، مخالفين بذلك كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونلاحظ أن كل الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتخفيف حدة الصراع في فلسطين قد نسفتها المواقف والإجراءات الإسرائيلية القاسية للغاية والتراعة إلى القتال، والتي تبرهن أكثر فأكثر أن إسرائيل مصرة على الاستمرار في تحدي القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. ومما لا شك فيه أنه بدون استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في إقامة دولتهم المستقلة، سيكون من المستحيل التوصل إلى حل دائم منصف وعادل للأزمة في الشرق الأوسط.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ ولرئيسها السفير بابالوي فال؛ ولسائر أعضائها على التقرير الشامل الذي قدموه والإجراءات التي قامت بها اللجنة لضمان إعمال حقوق الشعب الفلسطيني. وينبغي أن يستمر هذا العمل حتى نصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين، من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يجري النظر في البند المتعلق بقضية فلسطين هذا العام في ظل خلفية تثير قلقا بالغا بشكل خاص، وحالة سياسية وأمنية وإنسانية تتدهور بشكل خطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغياب أي احتمال للتوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي – العربي، على الرغم من العدد المتزايد من المقترحات الدولية والإقليمية الرامية إلى محاولة إنعاش عملية السلام المشرفة على الموت.

إن الاحتلال الإسرائيلي يظل قائما، بكل ما ينطوي عليه من أهوال ووحشية ودمار وعدوان على الشعب الفلسطيني وعلى رموز السلطة الفلسطينية. وقد أدى ذلك إلى القضاء التام على كل تقدم تحقق منذ بدء عملية أوسلو، التي أعلن قادة إسرائيل بطلانها، بعد أن قاموا بإضعافها والتقليل من شأنها بشكل منتظم ومتعمد حتى أصبح من المتعذر إصلاحها.

إن الحالة لم تكن أبدا متفجرة ومنطوية على أخطار للسلام والأمن في المنطقة بل وفي العالم برمته مثلما هي اليوم. فقد وصل التوتر إلى درجة عالية بينما تتصاعد دورة العنف بشكل لا يمكن السيطرة عليه أو تغييره. وتستخدم إسرائيل بشكل طائش لم يسبق له مثيل آلة الموت الرهيبة الموجودة لديها لسحق مقاومة الشعب الفلسطيني. إنها تواصل سياستها الاستيطانية، ودون تفكير أو تردد للحظة، وتستخدم دباباتها وقذائفها ضد المدنيين العزل. وهكذا، قررت اسرائيل اتباع أسوأ النهج الممكنة وأدارت ظهرها للسلام بشكل متعمد.

والحقيقة أنه في الوقت الذي اختار فيه الفلسطينيون خيارا استراتيجيا نهائيا وشجاعا من أجل السلام ورحبوا بالاقتراحات الأخيرة، انغلقت إسرائيل على نفسها في موقف الرفض والعناد وتحاول دون كلل تخويف وإضعاف الرئيس عرفات، بحبسه داخل مقره، وتدمير مكاتب السلطة الفلسطينية وجعلها غير قادرة تماما على القيام بواجبها، بما في ذلك دورها في الحفاظ على النظام العام، في وقت بدأت فيه بشجاعة كبيرة بذل جهد لإصلاح واسع النطاق. إلا أن إسرائيل ، في نفس الوقت، تلوم السلطة على عدم قيامها بشيء لاحتواء الغضب والإحباط المشروعين للشعب الفلسطيني، الموضوع تحت الحصار والمهان على أساس يومي.

وبالرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، الذي أصدر مالا يقل عن خمسة قرارات خلال هذا العام – ١٣٩٧ (٢٠٠٢)

و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢) - يطالب فيها بأن تحترم إسرائيل القانون الدولي وأن تنسحب من الأراضي المحتلة بالقوة، تواصل إسرائيل تجاهل قواعد القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني، والاستهزاء بإرادة المجتمع الدولي، مطمئنة إلى اقتناعها بأنها لن تعاقب على سياستها العنيدة للاحتلال والاستيطان وقمع الشعب الفلسطيني.

وكما أعلنت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فإن ممارسات الحملة العسكرية الإسرائيلية غير الإنسانية خلال العام الماضي كان لها تأثير مدمر على الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى معاناة لم يسبق لها مثيل للشعب الفلسطيني. وهذا أثار أزمة إنسانية بالغة الخطورة،كما أذاعت جميع وكالات الأمم المتحدة. وتأثر المجتمع الدولي تأثرا بالغا بالأحداث المأساوية، التي تابعها على الهواء مباشرة تقريبا في التليفزيون، والتي وقعت في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في جنين خلال الهجوم الإسرائيلي الذي استغرق أسبوعين هناك، و لم يتمكن حتى الآن من تقييم الضرر المادي الذي ألحق بالبنية الأساسية الفلسطينية خلال ذلك الهجوم. والأزمة الإنسانية ستزيد الحالة سوء وتغذي حالة عدم الاستقرار القائمة فعلا.

والجزائر لا تزال تتابع عن كثب وبقلق عظيم تفاقم الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومرة أخرى، نعيد تأكيد إدانتنا القوية للهجمات المستمرة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الأبرياء وممتلكاتهم ومؤسساتهم وأماكنهم المقدسة.

وبالنظر إلى أن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في الحياة، يستهزأ بها، فإننا نحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة ومجلس الأمن، على توفير الحماية التي يحتاجها الفلسطينيون عن طريق وجود دولي كاف. وذلك الوجود يجب أن يكون حقيقيا وفعالا ويمكن أن يتخذ شكل مراقبين رسميين بأعداد كافية ، مزودين بولاية واضحة. ولكن الأفضل من ذلك أن يتخذ شكل قوة متعددة الأطراف، في إطار الفصل السابع من الميثاق، كما اقترح الأمين العام.

ومعايير أي حل نهائي للصراع مفهومة على نطاق واسع. فأي حل يجب أن ينطوي على انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية المحتلة من الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان السوري والمنطقة التي لا تزال محتلة في لبنان. وبالرغم من تجاوزات المحتلين الإسرائيليين، فإن جامعة الدول العربية أكدت، في مؤتمر قمة بيروت، أسس سلام عادل دائم شامل في فلسطين والشرق الأوسط. والمبادرة العربية لقيت تأييدا واسع النطاق على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولها إمكانية إعادة بدء عملية السلام المؤدية إلى تسوية عادلة نهائية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.

وينبغي أن يستفيد متبنو عملية السلام من روح الانفتاح هذه عند العرب وأن يسعوا إلى إعادة بدئها، واضعين إطارا لمفاوضات متماسكة بغرض التوصل إلى حل مؤات، يستند إلى القانون الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفقا لتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن الرؤية الأمريكية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب، كما أوضحها الرئيس جورج بوش وأيدها مجلس الأمن، هي بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد تأييد الجزائر القوي لكفاح الشعب الفلسطيني البطولي ولقضيته العادلة في سعيه لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إنشاء دولة مستقلة، مع القدس الشريف عاصمة لها.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نحن نشكر الأمين العام ولجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريريهما بشأن الحالة في الشرق الأوسط وبشأن قضية فلسطين.

لقد ظل الشرق الأوسط، طوال عامين حتى الآن، رهينة تصعيد عنف، وحشي في كثير من الأحيان. ولا تزال هناك سلسلة لم يسبق لها مثيل من العقبات الموضوعة بشكل متعمد أمام عملية السلام. وتبدو أية تسوية نهائية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠١)، وخطة السلام السعودية، التي أيدها مؤتمر قمة بيروت، أكثر بعدا مما كانت عليه منذ عام مضى.

ونحن نشجب المظاهر المتكررة لتجاهل إسرائيل الكامل لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي. إن إسرائيل عليها التزام بمراعاة وتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة، وفقا للمادتين ٢٧ و ٣٢ من تلك الاتفاقية، فالناس المحميون يجب ألا يقتلوا أو يعذبوا أو يعاملوا معاملة سيئة أو يعرضوا للعقاب جسديا أو يعانوا من المعاملة المهينة والمخزية بشكل متعمد. وفي هذا السياق، يجب أن تدان بقوة أعمال القتل العديدة المرتكبة مؤخرا للأطفال الفلسطينيين الأبرياء، وإطلاق النار على مسؤول بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ''الأونروا'' من جانب قوات الأمن الإسرائيلية.

إن المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة تذكر أيضا أن الناس المحميين يجب ألا يعرضوا لمعاقبة أو انتقامات جماعية ضدهم شخصيا أو ضد ممتلكاتهم. ومع ذلك، ما زال تدمير البيوت وانتزاع الأسر الفلسطينية الوسيلتين المفضلتين للقسر والانتقام الإسرائيليين ضد السكان الفلسطينيين. ولانتهاكات إسرائيل لاتفاقية جنيف فيما يتعلق بتوفير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية للشعب المحتل تأثير أكثر تفشيا وسلبية على معيشة الشعب الفلسطيني.

وإسرائيل تنتهك أيضا أحكام مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، التي تفرض احترام الحق في الحياة وتحظر المعاملة غير الإنسانية والمخزية، حتى في حالات الطوارئ العامة.

والقانون الدولي يحظر أيضا نقل السكان المدنيين التابعين لسلطة محتلة إلى الأراضي الخاضعة لاحتلالها. والإنشاء المستمر للمستوطنات الإسرائيلية سبب هام ومركزي في الطابع والأعمال العدوانية لقوات الاحتلال الإسرائيلية والمقاومة العنيدة للشعب الفلسطيني. كما كانت سببا كبيرا في عرقلة عملية أوسلو للسلام.

لقد أوضح الأمين العام، السيد كوفي عنان، في خطابه الأخير في جامعة ميريلاند، يأس وإحباط الشعب الفلسطيني المحتل. فقد قال:

> ''الفلسطينيون، المقيدون بمتاريس الطرق إلى مدنهم وقراهم، وفي معظم الوقت بحظر التجول والبقاء في بيوتهم، يشهدون قمم التلال الواحد تلو الآخر تغطى بالمباني الإسرائيلية الجديدة، ويشهدون الوديان، الواحد تلو الآخر، تتقاطع فيها الطرق المحجوزة للمستوطنين الإسرائيليين''.

إن استعمار إسرائيل الزاحف للقدس الشرقية، واستخدامها المفرط للقوة وإعادة احتلالها للأراضي والمدن الفلسطينية، وتدميرها الماكر لهياكل السلطة الفلسطينية، واستخفافها بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – كل هذه الأمور تضافرت لتهيئ بيئة من عدم الأمن والعنف والفوضى الفعلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في الوثيقة A/57/35، أنه ”لا يزال الاحتلال الإسرائيلي المتواصل يشكل جوهر الصراع“ وينبغي معالجته دون مزيد من التأخير. وبالفعل يكمن السبب الأساسي للصراع في الاحتلال. ولا نستطيع أن نتفهم بالكامل المأساة المسماة فلسطين، وأن نؤكد مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني إلا بالتركيز على هذه الحقيقة.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة

”التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير“. (الفقرة ٢ من المقدمة، A/57/35)

وتتشاطر باكستان مع اللجنة، المطالبة الواردة في مبدأ الأرض مقابل السلام والمنعكسة في خطة سلام مؤتمر القمة العربي في بيروت.

ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا حينما يضطلع المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، بدوره الحقيقي في إعلاء احترام المبادئ التي تمثل قاعدة السلام الدولي والاستقرار والأمن، كما ورد في ميثاق المتحدة. ولا يمكننا الإصرار على مراعاة هذه المبادئ من قبل دولة واحدة، في حين نعطي دولة أخرى الحصانة لكي تهزأ بهذه المبادئ كما تشاء.

وقد تابعت باكستان عن كثب مداولات اللجنة الرباعية. وأملنا هو أن يؤدي الاجتماع المقبل للجنة الرباعية إلى رسم طريق للعمل من أجل كسر الدائرة المفرغة للعنف في المنطقة، والتحرك في نهاية المطاف في اتجاه تسوية عادلة ونهائية وعن طريق التفاوض.

إن هذه هي لحظة المسؤولية الجسيمة لجميع الأطراف. ويجب عليها أن تتصرف بحذر وبُعد نظر. وينبغي أن يُعطى الشعب الفلسطيني الأمل فورا، حتى لو كنا لا نستطيع إعطاءهم العدل أو السلام في هذا الوقت. إننا نستطيع إحياء هذا الأمل بتأكيد التزامنا بالأهداف النهائية الواردة في قرارات مجلس الأمن، وبضمان إيقاف وعكس سياسات الاستيطان الإسرائيلية، وكفالة مراعاة إسرائيل لاتفاقيات جنيف، وتحقيق عكس لإعادة احتلال إسرائيل الأخير للأراضي الفلسطينية.

ويمكن أن يساعد الأمل في إنهاء دائرة القمع والعنف. ويجب ألا يخفق المجتمع الدولي في إعطاء الشعب الفلسطيني، الأمل على الأقل في السلام مع العدل في هذا الوقت الذي هو أحلك الساعات في مأساة الشعب الفلسطيني التي استمرت لمدة قرن.

السيد صالح (البحرين): اسمحوا لي بداية أن أعبر عن الشكر والتقدير للسفير فال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريره وعرضه الشامل وعلى الجهود التي تقوم بها اللجنة من أجل حماية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والدفاع عنها.

سيدي الرئيس، لا تزال إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل عدوانها وإرهابها المستمرين للشعب

الفلسطيني منذ أكثر من عامين، ولا يزال احتلالها للأراضي الفلسطينية وباقي الأراضي العربية المحتلة مستمرا منذ عام ١٩٦٧. وما انفكت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تواصل نهجها وسياستها الاستيطانية القائمة على بناء المستوطنات التي يستقدم لها مستوطنون من مختلف دول العالم فيما يتم طرد الفلسطينيين من أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم.

وفوق هذا وذاك، تواصل إسرائيل مسلسل جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وإرهاب الدولة ضد المدنيين العزل من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعانون الأمرين من جراء هذه الممارسات الوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلي. ولا تزال إسرائيل أيضا الدولة الاستعمارية الوحيدة في القرن الحادي والعشرين.

إن وفد بلادي يغتنم هذه الفرصة ليجدد إدانته لكافة أشكال الإرهاب الدولي ولا سيما إرهاب الدولة الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلية يوميا والذي هو أشد وأخطر أنواع الإرهاب. وفي هذا الخصوص، تؤكد مرة أخرى على ضرورة التمييز بين الإرهاب الذي ننبذه بكل صوره وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والعدوان.

من جهة أخرى تدين بلادي عمليات الاغتيال والقتل خارج نطاق القانون التي تمارسها القوات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأمر الذي يتناقض مع الفقرة (د) من المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الحرب. ويأتي ذلك في سياق مسلسل جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى عمليات تدمير منازل الفلسطينيين وتشريد أهلها. هذا علاوة على سياسة الاستيطان التي تتناقض مع أبسط الأعراف والقوانين الدولية.

وتدين بلادي كذلك كل ما قامت به إسرائيل مؤخرا من مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية لاستخدمها في بناء ما تسميه الجدار الفاصل والذي هو أشبه ما يكون بحائط برلين آخر في القرن الحادي والعشرين. هذه الخطوة من جانب إسرائيل، قوة الاحتلال، ستؤدي إلى عزلة ثماني قرى فلسطينية يزيد عدد سكانها على العشرة آلاف فلسطيني حيث سيتم عزل هذه القرى بين ''الخط الأخضر'' وهذا الجدار العازل الذي سيحول أيضا دون وصول سكان الضفة الغربية إلى مزارعهم. كما سيؤدي بناء الجدار العازل إلى ضم ما يزيد عن ٧ في المائة من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة مطالبون، أكثر من أي وقت مضى، بممارسة مختلف أنواع الضغوط على إسرائيل، سلطة الاحتلال، من أجل وقف انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. فحتى موظفو الإغاثة الدولية والأمم المتحدة، لم يسلموا من الاعتداءات الإسرائيلية التي كان آخرها مقتل السيد إيان هوك المسؤول عن إعمار مخيم جنين، من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذي قتل برصاص الجنود الإسرائيليين مؤخرا.

لقد كان لجميع تلك الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة انعكاسات خطيرة على المواطن الفلسطيني اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا. فقد أدت الممارسات الإسرائيلية إلى تشريد المزيد من الفلسطينيين من بيوتهم وإلى تفاقم أزمة اللاجئين، وإلى زيادة الأعباء على منظمات الإغاثة الدولية، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). كما فقد كثير من الفلسطينيين وظائفهم ومصادر رزقهم، وأدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة المرتفعة أصلا. وأظهرت

تقارير دولية مستقلة صدرت مؤخرا أن نسبة سوء التغذية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد بلغت معدلات خطيرة تدعو للقلق.

هذا، وتبقى انعكاسات الاحتلال وممارساته الخطيرة أكبر تهديد للأمن والسلم الدوليين، مما يتطلب من الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الاضطلاع بمسؤولياته، وذلك بتوفير حماية دولية بإشراف الأمم المتحدة ورعايتها من أجل وقف الانتهاكات الحالية الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق المدنيين العزّل من أبناء الشعب الفلسطيني. وما لم يتم ذلك، ستواصل إسرائيل تجاهلها وتحديها لقرارات الأمم المتحدة وتضرب بها عرض الحائط من دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكنا.

إننا نأمل أن تواصل الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة ضغوطها على إسرائيل، سلطة الاحتلال، من أجل إرغامها على العودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات والكف عن سياسات الإرهاب والاعتداء التي انتهجتها خاصة خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي هذا الخصوص، تجدد بلادي مرة أخرى تأييدها لمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت التي عقدت في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ باعتبارها دعوة عربية للسلام ونبذ العنف. غير أن إسرائيل للأسف أبت أن تتجاوب مع هذه المبادرة الصادقة، وأصرّت على سياساتها التي لا يمكن أن تحقق أمنا ولا استقرارا. الحوار والتفاوض وتطبيق قرارات الأمم المتحدة كفيلة وحدها بإنهاء هذه المشكلة وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): ما برح الصراع بين إسرائيل وفلسطين، الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مستمرا منذ أكثر من سنتين. وهو لم يتسبب بأزمات إنسانية خطيرة للطرفين على حد سواء، فحسب، وإنما زاد من حدة الكره والعداء المتبادلين وقوض التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي لكلا الطرفين، وللفلسطينيين بشكل خاص. وأدى أيضا بشكل مباشر إلى الركود وإلى قلب مسار عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل خطير، مما يمثّل خطرا على السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. فقد أصبح تدهور الحالة في المنطقة مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي بأسره. ويجب على كل البلدان أن تساعد الفلسطينيين والإسرائيليين على إنهاء الصراع العنيف الدائر بينهما واستئناف العملية السلمية في الشرق الأوسط.

والقضية الفلسطينية التي تقع في صلب قضية الشرق الأوسط التي تتطلب إيجاد حل أصبحت الحاجة الملحّة إليه أكثر وضوحا. كما أن الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية من خلال مفاوضات سلمية يتواءم والتطلعات الأساسية للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ولكل شعوب المنطقة. إذ إنها تؤدي إلى السلام والاستقرار في تلك المنطقة، وينبغي أن تكون هي الهدف الموحد للجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي وكل الأطراف المعنية. ونظرا إلى أن الأمم المتحدة هي أكبر المنظمات الحكومية الدولية وأكثرها نفوذا، فقد بذلت جهدا عظيما وأسهمت مساهمة كبيرة في تعزيز وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لدور المنظمة. ونأمل أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في تعزيز العملية السلمية في الشرق الأوسط.

ولما كانت الصين تؤيد تأييدا ثابتا العملية السلمية في الشرق الأوسط، فإنها تؤكد على ضرورة أن تكون قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧

(٢٠٠٢)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، أساسا لمفاوضات السلام. وينبغي أن يتم قريبا إعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق إقامة دولة مستقلة. وإننا نعارض ما تقوم به السلطات الإسرائيلية من اعتداءات عسكرية وحصار اقتصادي في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية.

وفي نفس الوقت، فإننا نعارض ونديـن سلسلة التفجيرات الانتحارية التي تستهدف المدنيين. ونعتقد أن العنف يولد العنف ولا يؤدي إلا إلى مزيد من الإصابات والكراهية، ولن يحقق السلام والأمن اللذين يتوق إليهما الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني. وقد دعت الصين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، في مناسبات عديدة، للتجاوب مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصالح السلام، باتخاذ مجموعة من التدابير لإنهاء الصراع المسلح ووضع حد لدوامة العنف. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي على تعزيز فرص تحقيق حل عادل ومقبول جدا لقضية الشرق الأوسط.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يود وفد بلادي أولا أن يؤكد مجددا دعم ماليزيا القوي حكومة وشعبا لشعب فلسطين وتضامنها الثابت معه في نضاله لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن إذ نشارك في هذه المناقشة الهامة المتعلقة بقضية فلسطين، لا يسعنا إلا أن نشعر بالخيبة والجزع لأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، ما زالت تتسم بقدر كبير من الخطورة والتقلُّب. ونديـن استمرار دوامة العنف، بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة التي حصلت في مومباسا. فمن الواضح أن أعمال العنف هذه التي أودت بحياة الكثيرين من الأبرياء، لا تؤدي إلا إلى تفاقم حدة التوترات بين الجانبين.

ويشعر وفد بلادي بالقلق العميق. فبالرغم مما بُذل من جهود دولية لإعادة استتباب الأمن ووضع عملية السلام مجددا على المسار، لم يتحقق تقدم ملموس. ونشعر بالأسف الشديد حيال جسامة الخسائر والإصابات في كلا الجانبين. فعدد القتلى والجرحى مرتفع ارتفاعا شديدا، ولا سيما في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وبينهم كثير من الأطفال. ووفقا لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/57/35) فإن من بين ما مجموعه ١ ٨٠٠ فلسطيني قتلوا منذ بدء الانتفاضة في أيلول/سبتمبر الماضي، هنالك ٣٠٠ طفل دون الثامنة عشر من العمر. وأفاد السيد جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، بأن أطفالا قتلوا، ليس في فترة وقف إطلاق النار وإنما عندما فتحت قوات الدفاع الإسرائيلية النار عشوائيا وقصفت مناطق الجوار المدنية. فقد قتل أكثر من ٢٠ طفلا في حالات متوازية إبان اغتيال المقاتلين المزعومين. وقد خلصت منظمة العفو الدولية في بحثها الشامل عن أعمال قوات الدفاع الإسرائيلية في جنين ونابلس فيما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه من هذا العام، إلى أن هذه القوات قامت بأعمال تنتهك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي وأن بعض ما قامت به من أعمال يصل إلى درجة الخرق الجسيم لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، فهي بذلك جرائم حرب. وتشمل هذه الأعمال غير القانونية القتل غير الشرعي واستخدام الفلسطينيين في العمليات العسكرية أو كدروع بشرية، والتعذيب وإساءة معاملة الفلسطينيين في الاحتجاز القسري، وعرقلة وصول الإغاثة الطبية والإنسانية، وهدم البيوت والممتلكات.

ووفدي يدين هذه الأعمال بشدة. ونلاحظ مع الأسف عدم إحساس المجتمع الدولي بالغضب إزاء هذه الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية والمؤسف

أن معظمها يغطي عليه اهتمام وسائل الإعلام المحموم باحتمالات العمل العسكري ضد العراق.

وكلنا يعلم تماما سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير المشروعة في استخدامه العشوائي وغير المتناسب للقوة والأسلحة الثقيلة والقتل بلا محاكمة وتدمير البيوت والمرافق والبنى الأساسية والقيود الصارمة على التنقل وسياسات الإغلاق وسائر أشكال العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين. كما أننا ندرك تماما أنهم يلحقون المشاق الجمة والبؤس بالشعب الفلسطيني. ولا تزال إسرائيل تطبق هذه السياسات والممارسات رغم ما يثيره المجتمع الدولي من شواغل، وتتجاهل تماما قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبدلا من ذلك يبدو أنهم يكثفون هذه الإجراءات والممارسات، على نحو ما شهدناه مؤخرا من إعادة احتلال نابلس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر والغارات على طولكرم ومخيم اللاجئين القريب منها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وعلى جنين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وعلى مناطق أخرى في الأراضي الفلسطينية في الأسابيع الأخيرة.

وازدادت هذه التدابير الجهنمية ويزداد معها الإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطيني الذي لا يرى أملا في المستقبل ولا يرى إلا استمرار الحياة البائسة في ظل الاحتلال الإسرائيلي وهو يكابد الفقر المدقع ويعيش في الملاجئ أو البيوت تحت التهديد بالتدمير الوشيك وانعدام الاحتياجات الأساسية والخدمات الطبية، وسوء الأحوال الصحية وتعطيل التعليم ونقص فرص العمل، وظروف الخوف المستمر على الأرواح. ولا يمكن لهذه الأوضاع إلا أن تعمق الشعور باليأس لدى الشعب الفلسطيني وتوفر التربة الخصبة للتضال والتطرف ومن ثم زيادة الإضرار بتوقعات السلام.

ويؤكد وفدي اقتناعه الراسخ بأن التدخل العاجل من المجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن أن يحد من العنف ويتصدى للحالة الأليمة على الأرض، ويشمل تدخله توفير الحماية التي تمس الحاجة إليها للمدنيين العزل. ونحن نرى أنه لا سبيل في ظل ظروف تصاعد العنف الحالية بين الشعبين، غير الفصل بين الجانبين بالقوة ليمكن توفير السلام والأمن اللازمين لاستئناف المفاوضات. ولطالما حثت ماليزيا، مع بلدان أخرى كثيرة، على أن ينشئ مجلس الأمن آلية قوية تفرض الحماية الدولية التي لا بد أن تؤثر سريعا على نزع فتيل الحرب على أرض الواقع وغرس الثقة بين الجانبين. وقد قدم الأمين العام نفسه توصية مماثلة. ولذا فنحن نحث مجددا على أن تنشر فورا قوة حماية دولية قادرة. ولا يسعنا أن نترك العنف يتصاعد ليخرج عن السيطرة أو أن تسمح لهذا الصراع أن يبقى بلا حل إلى الأبد.

وثمة جانب آخر لهذا الصراع لا بد من التأكيد عليه بشكل مستمر، ألا وهو السياسات الإسرائيلية الاستفزازية بمصادرة الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون، مصادرة على نطاق واسع، وهدم بيوت الفلسطينيين بغرض التوسع في المستوطنات الإسرائيلية أو إنشاء مستوطنات جديدة، وإقامة أسوار أمنية، ومناطق عازلة وطرق فرعية تربط المستوطنات. وعلى سبيل المثال، فقد كان تشييد ما سمي الجدار العازل قرب الخط الأخضر، وهو ما أشار إليه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته أمام مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سببا في تصاعد التوتر، حيث شمل هذا الإجراء مصادرة مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية ومنع وصول سكان الضفة الغربية إلى أراضيهم الزراعية وموارد مياههم. وعندما يكتمل الجدار يكون قد ضم ٧ في المائة من أراضي الضفة الغربية. ولا يمكن تفسير هذا الإجراء إلا على أنه محاولة متعمدة من جانب إسرائيل للمساس بحقوق الفلسطينيين وإجهاض آفاق التوصل إلى تسوية إقليمية دائمة. وإسرائيل تستخدم الأمن، كعادتها حجة وذريعة للتوسع غير المشروع بضم المزيد من الأراضي الفلسطينية. ونحن نخشى

أن تضر المستوطنات غير المشروعة، والطرق الالتفافية والمناطق العازلة التي تفصل الشعب الفلسطيني عن أرضه، ضررا بليغا بهدف إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة، فالمستوطنات تقضي على السلامة الإقليمية للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويزيد جزعنا لاستمرار إنشاء المستوطنات الإسرائيلية، انتهاكا للفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة وللقرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة التي تدين المستوطنات بوصفها عملا غير مشروع. وعلى النقيض من ذلك، تنتهك إسرائيل عمدا التزاماتها في هذا الصدد بتشجيعها المستوطنين على البقاء في المستوطنات أو الانتقال إلى مستوطنات جديدة فتقدم لهم المسكن الرخيص الثمن وتمنحهم القروض المخفضة والحوافز الضريبية. ونحن نعتبر هذا التشجيع للمستوطنين عملا استفزازيا وغير مسؤول، إذ أنه يؤجج التوتر بين الشعبين.

إن تأييد السيد شارون لأهداف بعض المستوطنين في إنشاء مستوطنة في موقع كمين الخليل مؤخرا لهو دليل كان على هذه السياسة الاستيطانية المتهورة التي تضر بأمن الإسرائيليين، وهذه مفارقة، بدلا من أن تعززه. وقد أُبلغ عن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين باعتباره مشكلة متنامية وخاصة في فترة الحصاد. ووقع الاعتداء على الفلسطينيين الذين يجمعون الزيتون وقتلوا. بل إن المؤلم أكثر من هذا أن جماعات المستوطنين المسلحين الذين يحميهم الجنود الإسرائيليون في الغالب، لم يُمنعوا من استخدام أسلحتهم النارية واعتداءاتهم على الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال. وتتساهل السلطات الإسرائيلية أمام مخططات المستوطنين لطرد الفلسطينيين من ديارهم وتنغيص حياتهم.

ومن المؤسف أن إسرائيل تواصل تنفيذ سياساتها الاستيطانية رغم عدم وجود تأييد دولي لها. وواضح أن المطلوب هو توجيه رسالة صارمة لا لبس فيها من المجتمع الدولي، وخاصة من أوثق أصدقاء إسرائيل ومؤيديها، تقول إن هذه السياسات قصيرة النظر وليست في مصلحة شعب إسرائيل على المدى الطويل. ونرجو أن تؤثر تلك الرسالة بمنع إسرائيل من اتباع السياسات التي تتعارض بشكل واضح مع السعي من أجل السلام والأمن. كما نرجو أن تستطيع إسرائيل أن تقنع نفسها بأن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية هو السبب الجذري في كثير من العنف. وواضح أن إسرائيل لو كانت جادة في السعي من أجل السلام مع الفلسطينيين، فإن وقف الأنشطة الاستيطانية فورا، ثم تفكيك المستوطنات القائمة يكون عملا إيجابيا حقا نحو تخفيف التوتر، وهو خطوة عملية نحو إيجاد حل سلمي للمشكلة.

وتواصل ماليزيا تشجيع وتأييد كل جهد دولي يرمي إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ونرى أن على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ملزمة بأن يكثف جهوده للتوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا الصراع. وتؤكد ماليزيا في هذا السياق تأييدها للجهود الهامة التي يقوم بها الرباعي، مع أطراف معنية أخرى، ويتطلع إلى تنفيذ المبادرات الرامية إلى إعادة انطلاق عملية السلام. وستواصل ماليزيا التعبير عن دعمها القوي وإظهار هذا الدعم للشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة. ونحن واثقون من أن السلطة الفلسطينية، بقيادتها الحالية، ستتمكن من توجيه الشعب الفلسطيني نحو تحقيق هذا الهدف.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): كالمعتاد، تتناول الجمعية العامة اليوم قضية فلسطين في الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لاعتماد القرار ١٨١ (د – ٢)، الذي اعترف، من خلال خطة التقسيم، بحق كلا

الشعبين – الشعب اليهودي والشعب الفلسطيني – في تقرير المصير. وفي حين أن إسرائيل أقامت دولة مستقلة على أساس قرار الجمعية، فإن القيادة الفلسطينية، مع قيادات بعض الدول العربية المجاورة، قررت رفض القرار ١٨١ (د – ٢) وبدأت حرباً كان هدفها المعلن تدمير إسرائيل.

وفي الحقيقة، فإن النقد الحاد الذي، وجهه رئيس الوفد الفلسطيني السيد فاروق القدومي هذا اليوم للأمم المتحدة ولقرار التقسيم الذي أصدرته، لا يمثل سوى رفض فلسطيني للتعايش الحقيقي مع إسرائيل.

إن هذا الرفض هو الذي زج بالشرق الأوسط في حروب لما يزيد على نصف قرن، ترتبت عليها معاناة ومشقة لجميع شعوب المنطقة. واستمرت هذه الحروب إلى أن ظهر قادة متميزون مثل الرئيس السادات في مصر والملك حسين في الأردن ورئيسي الوزراء بيغن ورابين في إسرائيل، الذين اتخذوا إجراءات شجاعة لإعادة وضع الشرق الأوسط في مسار السلام. ومعاهدتا السلام بين مصر والأردن وإسرائيل تمثلان مَعلَمين مهمين للغاية على الطريق نحو سلام شامل في المنطقة.

وفي عام ١٩٩٣، انتقل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى مرحلة جديدة بالتوقيع التاريخي لاتفاقات أوسلو. وبدا أن القادة من كلا الطرفين على استعداد لبدء عهد جديد، عهد يقوم على الاعتراف المتبادل بالحقوق والمطالبات المشروعة لكلا الطرفين وعلى التزام أساسي بنبذ العنف والإرهاب وتسوية جميع القضايا المعلقة من خلال عملية تفاوض سلمية.

وبعد سبع سنوات، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، عقب أكبر تنازل شامل اقترحه زعيم إسرائيلي، تخلت القيادة الفلسطينية عن هذا الالتزام الأساسي وبدأت حملة عنف وإرهاب لا تزال مستمرة حتى اليوم مودية بأرواح الأبرياء.

وقد دمر اللجوء الفلسطيني إلى الإرهاب تفاؤل سنوات أوسلو. كما أنه أدى بجهود متكررة لإعادة عملية المفاوضات الهادفة إلى تحقيق سلام دائم إلى الخروج عن مسارها. وأجبر حكومة إسرائيل على رفع مستوى أمن مواطنيها إلى أعلى سلم الأولويات الوطنية.

وقد انتُقدت إسرائيل لتركيزها على توفير الأمن لشعبها وحده، فبدت وكأنها تتجاهل الحاجة إلى أفق سياسي للشعب الفلسطيني قابل للبقاء. ولكن ما الذي يمكن أن يفعله غير ذلك أي بلد ممثل هنا اليوم في مواجهة حملة محسوبة ومنظمة من جانب قيادة شعب مجاور لإزهاق أكبر عدد من أرواح المدنيين الأبرياء تستطيع إزهاقه؟ إن إصرار إسرائيل على الأمن ليس نوعاً من الهاجس الأعمى. ولا هو شعيرة غبية. في الحقيقة، الأمن هو جوهر السلام. إنه روح السلام. إنه ليس سلعة من نوع ما يمكن مقايضتها أو الاتجار بها، لتكون موضوع مَنحٍ وسحب حسب رغبة الشركاء الفلسطينيين. يجب أن تكون الركن الأساسي والأساس الذي لا يمكن تغييره وأهم جزء لا يتجزأ من أي مفهوم للسلام.

وعندما أبرمت إسرائيل بنجاح معاهدتين مع جارتيها في مصر والأردن، لم يكن الأمن جانباً عرضياً لعملية السلام، بل كان أساسها ذاته. وخطاب الرئيس السادات التاريخي أمام البرلمان الإسرائيلي، الذي أشار إليه زميلي العزيز أحمد أبو الغيط قبل لحظات، والذي دعا فيه الرئيس السادات إلى إنهاء الحروب وسفك الدماء، قد مهَّد الطريق لأول معاهدة سلام عربية إسرائيلية، نأمل أن تُتبع بمعاهدات أخرى عديدة. ثم إن إعلانه هذا الصادق والحاسم قد جعل المسائل الإجرائية والاصطلاحية غير ذات قيمة. ولم يكن الإسرائيليون والمصريون بحاجة إلى إضاعة أيام وشهور ثمينة في مناقشة مزايا النهج الموازي على النهج التتابعي. وكان الالتزام الذي لا يتزعزع بالأمن والسلام موجوداً،

وكان كل ما تبقى دالا عليه. فمع مصر، كان السلام والأمن وجهين لعملة واحدة.

وقد سمعنا، أحياناً، عبارات مشابهة صادرة عن القيادة الفلسطينية. فقد تكلم الرئيس عرفات أيضاً عن مستقبل بلا حروب. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الوفد الفلسطيني السيد فاروق القدومي أمام هذه الجمعية حول هذا البند من جدول الأعمال في العام الماضي أعرب عن التزام الفلسطينيين بمحاربة الإرهاب الدولي. وقد أشار اليوم أيضاً إلى طرق للتصدي للإرهاب على الصعيد العالمي. وأفضل وسيلة لوفاء السيد قدومي بالتزامه في العام الماضي، وشواغله اليوم أيضاً، هو أن يتصدى، أولاً وقبل كل شيء، لآفة الإرهاب الفلسطيني وممارسته الشريرة المتمثلة بعمليات التفجير الانتحارية.

ولكن في خلال ما يزيد على سنتين، منذ أن أصبح الإرهاب الفلسطيني واقعاً يومياً للشعب الإسرائيلي، وعلى الرغم من الإدانات المتفرقة الصادرة عن الرئيس عرفات وممثليه لبعض عمليات الإرهاب الفلسطيني، لم تتخذ القيادة الفلسطينية إطلاقاً أي إجراء هام لإعطاء معنى حقيقي لأقوالها. فلا يزال الإرهابيون الفلسطينيون يجوبون الشوارع بحرية، على الرغم من دعوة مجلس الأمن الصريحة في قراره ١٤٣٥ (٢٠٠٢) إلى تقديمهم للعدالة. ولا يزال التحريض ضد إسرائيل شائعاً في وسائط الإعلام الفلسطينية والنظام التعليمي على الرغم من مطالبة مجلس الأمن بصراحة مماثلة لوقفه بدون أية شروط. ولا تزال تجري الإشادة بقتلة الأطفال الإسرائيليين بالجملة بوصفهم شهداء وأبطالاً بدلاً من التنديد بهم بوصفهم قتلة، وهو الوصف الذين يستحقونه فعلاً. وفي الأمم المتحدة، توقف بأغلبية تلقائية أية محاولة لاعتماد قرار صريح يدين المجموعات الإرهابية الفلسطينية ومفجري القنابل الانتحاريين.

إن حملة الإرهابيين الفلسطينيين لا تنم عن التزام لا يمكن الرجوع عنه، بالسلام والمصالحة. إنها استمرار لسياسة الفلسطينيين الرافضة لإسرائيل – إنها ترفض حق إسرائيل في الوجود وحق شعبها في أن يعيش بسلام وأمن وحقها في أن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها بوصفها شريكاً كاملاً ومساوياً في السعي لتحقيق الاستقرار والرخاء الإقليميين. إن العنف والإرهاب يفرغان السلام من مضمونه.

إن المفهوم الأساسي للسلام يظل هو المفهوم الذي أفصحت عنه الجمعية العامة بوضوح منذ أكثر من نصف قرن، وتم صقله بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي الآونة الأخيرة، أعيد التأكيد على تلك الرؤية في خطاب الرئيس بوش، يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وفي قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وفي خريطة الطريق التي تصوغها الآن المجموعة الرباعية. وكلها ترتكز على الاعتراف بالحق الأساسي لكلا الشعبين في تقرير المصير. وقد قبلت إسرائيل رؤية السلام التي طرحها رئيس الولايات المتحدة بالتفصيل، والتي تتضمن دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في كنف السلام والأمن. ولكن كل هذه الصيغ سيحكم عليها بالفشل ما لم تكن جذورها راسخة في الرفض القاطع لاستراتيجية العنف، واعتماد سياسة واضحة تقوم على الوفاق والتعاون.

وتلك الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط يجب أن تعتبر إنهاء أعمال الإرهاب ثمن التقدم في المجال السياسي لا مكافأة عليه. والتخاذل عن ذلك من شأنه أن يقنع الإرهابيين الفلسطينيين بأن جهودهم لتحقيق مكاسب سياسية من خلال العنف العشوائي قد آتت أكلها. وهذا لا يعدو أن يكون تصريحا واضحا بارتكاب المزيد من الإرهاب، لا في الشرق الأوسط وحده وإنما في كل مكان في العالم. ومثل هذا النهج المضلل الذي يقترح إقامة دولة

فلسطينية على سبيل حث القيادة الفلسطينية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد المنظمات الإرهابية، لهو الضمان الأكيد لأن يظل الإرهاب السمة البارزة في السياسة الفلسطينية.

وفي الآونة الأخيرة، ذُكِّرنا مرة أخرى بطبيعة تهديد الإرهاب والعواقب العالمية المروعة التي تترتب على الفشل في مواجهته. ففي كينيا، أعلنت جماعة تسمي نفسها جيش فلسطين مسؤوليتها عن محاولة تفجير طائرة إسرائيلية تحمل ٢٧١ مدنيا، وعن الهجمة التي وقعت على فندق تملكه إسرائيل، وقتل فيها ١٦ شخصا وجرح عشرات آخرون. وفي بيان صدر في بيروت، أعلنت تلك الجماعة صراحة معارضتها لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢)، ولفكرة التقسيم والتعايش بين اليهود والفلسطينيين. وهي، في هذا الصدد، تتطابق تماما مع الجماعتين الفلسطينيتين الإرهابيتين، حماس والجهاد الإسلامي، اللتين لا تخفيان حقيقة أنهما تخوضان حربا من أجل القضاء على إسرائيل. وفي إسرائيل، أعلن أعضاء حركة فتح التابعة للرئيس عرفات ذاته مسؤوليتهم عن هجوم قتل فيه ستة مدنيين وجرح عشرات آخرون خارج مكتب حزب سياسي إسرائيلي في بلدة بيت شيان الشمالية.

وكما بينت الأحداث الأخيرة، فكل واحد منا في هذه القاعة له مصلحة راسخة في ضمان عدم السماح بمكافأة أية جماعة إرهابية، بصرف النظر عن عدالة قضيتها. وفي عالم وَعَى حديثا التهديد الذي يمثله الإرهاب لأسس العالم المتحضر ذاتها، والتزم من جديد باستئصال شأفة تلك الآفة من على وجه الأرض، فليست هذه بالاعتبارات التي يمكن الاستخفاف بها.

وكما أكد آخرون من قبل، فإن السعي إلى السلام لا يتطلب فحسب اتخاذ خطوات سياسية معينة، بل يتطلب أيضا أن نعتمد لغة السلام والتسامح، كأن يُعبر بها مثلا في طريقة مخاطبة القادة لشعوبهم، وفي أسلوب تدريس المعلمين لطلابهم، وفي الطريقة التي يستخدمها زعماء الدين في إلهام أتباعهم. وإذا أمكن اعتماد لغة السلام هذه، لا في السياق الإسرائيلي - الفلسطيني فحسب، بل في أي مكان يهدد فيه العنف أمن البشر، فلن يكون هناك شيء مستحيل. والتفاؤل الذي عبرت عنه شعوب المنطقة ذات مرة، يمكن استعادته في لحظة إذا توفرت الإرادة السياسية للاستعاضة عن الجعجعة التي تنضح بالحقد بالمفردات التي تنم عن التعايش.

إن شعوب الشرق الأوسط التي عانت كل هذا الوقت من ألوان الخراب التي تجلبها الحروب، تستحق فرصة أخرى لتحويل حلم السلام إلى واقع. وفي عصر يزخر بفرص متنوعة ومثيرة، لا يمكننا أن نحرم أبناءنا من إمكانيات المستقبل بأن نحكم عليهم بمعايشة فظائع الماضي مرة أخرى. ويحدوني الأمل في أن ينضم إلينا شركاؤنا الفلسطينيون، لنلتزم من جديد باستعادة روح السلام المفقودة، والعمل من أجل تأمين مستقبل أكثر سلاما وأمنا لكل شعوب الشرق الأوسط.

(تكلم بالفرنسية)

أما وقد أوشكت فترة ولايتي على الانتهاء بصفتي الممثل الدائم لدولة إسرائيل، فأود أن أختتم بياني هذا بشأن قضية فلسطين، بنبرة أقرب إلى صفتي الشخصية، وأولا وقبل كل شيء، بأن أكرر التأكيد على إيماني الذي لا يتزعزع بالسلام الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يواجه الآن كل أنواع التحديات، والذي سيتحقق، رغم ذلك، بحكم التاريخ والعدل. واليوم، يبدو أن السلام الإسرائيلي - الفلسطيني أصبح في خطر جسيم، فقد تجمد في مأساة عبثية من الإرهاب والعنف. ويبدو أن عملية السلام أصبحت كشخصية هاملت عند ستيفان مالارميه، أي ”الشخصية

التي لا تصل إلى الملك أبدا، وإن كانت دائما في سبيلها إليه".

ومع ذلك، فإن ذلك السلام سيأتي حتما لأنه لا يستمد مقومات حياته فحسب من المصادر السياسية – التي قد تكون حاسمة ولكنها غير مؤكدة – بل يستمدها أيضا من الأساس الفلسفي الذي يرتكز عليه اتفاقا أوسلو – وأعني به الاعتراف المتبادل. فالاعتراف المتبادل، في جوهره، يعكس الحق الإيديولوجي في الوجود في إطار الشرعية، والحضور المادي لدولة إسرائيل من ناحية، ومن ناحية أخرى الحضور المادي البازغ للدولة الفلسطينية. وإذا كان اتفاقا أوسلو يمثلان ثورة تاريخية، ونقطة تحول كبرى في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية، فذلك لأن هذين الاتفاقين يجسدان رحلة أساسية لكل من الشعبين – أي رحلة الانتقال من مبدأ الإنكار المتبادل الذي كان سائدا قبل عملية أوسلو إلى مبدأ الاعتراف المتبادل الذي أعقبها.

وفي وقت ينغمس فيه كل من الفلسطينيين والإسرائيليين في تمزيق كل منهما الآخر، يبدو أن الكلام عن الاعتراف المتبادل أقرب ما يكون إلى الخيال. نعم، إن الإرهاب والعنف يطمسان ضمير السلام بحجاب قاتم، ويغلفان الاعتراف المتبادل بغلالة من عدم الاعتراف، أو بستار محكم الإغلاق، ستار من التباعد والاغتراب.

ولا بد من أن نقول ونعترف بأن بعض الرحلات تبدأ بالألم والمعاناة والمحن. ولعلنا في هذا الصدد، نذكِّر بالملاحظة الحكيمة التي جاءت على لسان فرانسوا ميتران بعد انهيار العالم الشيوعي، عندما تكلم عن الرحلة الشاقة، والمحفوفة بالمتاعب معظم الأحيان، التي تقطعها الجمهوريات الفتية في أوروبا الشرقية في انتقالها من الشيوعية إلى التحررية. فقد قال ميتران "لا يمكن لأحد أن ينتقل من نظام قديم إلى نظام جديد بدون المرور بشيء من عدم النظام".

وتلك حقيقة تصدق اليوم على الإسرائيليين كما تصدق على الفلسطينيون. فبعد التحرر من شعور قديم قِدَم الدهر بالكراهية والرفض، لا يمكن أن يبدأ الفلسطينيون والإسرائيليون رحلتهم من الإنكار المتبادل إلى الاعتراف المتبادل بدون أن تفرز هذه الرحلة النتائج المأساوية التي نواجهها اليوم، لكونها هائلة وعنيفة في نفس الوقت. وفي الحالة الإسرائيلية – الفلسطينية السائدة اليوم، يمكننا أن نقول إن الذي يفصل بين السامي والمأساوي خطوة واحدة، إن لم تكن زلة واحدة. وكان ذلك الضلال العدمي يجول بخاطري وأنا أتحدث بعفوية، بعيدا عن قيود الدبلوماسية المعتادة، مع صديقين من السفراء العرب. ذلك أنني لا أشاطرهما فحسب نفس النظرة بحكم انتمائي إلى ماض يهودي – عربي عريق مشترك، بل أشاطرهما أيضا، وفي المقام الأول، صلة فكرية وروحية وعاطفية تؤلف بيننا، ويرجح أنها ستسمو فوق الأخطار والعوارض السياسية. وقال أحدهم، بعد تحليل متبصر وأمين جدا، إننا جميعا في حاجة إلى أن نحظى بروح فياضة على نحو أكبر.

وإذ أعترف من هذه المنصة بالمفهوم السامي للحاجة إلى روح فياضة على نحو أكبر، أود أن أختتم بياني بالرغبة في السلام. وهذه بركة ألهمتها آية عبرية يسبغ فيها إلهنا الأبدي السلام على القريب وعلى البعيد لكي يكون هناك شفاء كامل.

وسأقرأ الآن هذه الآية بالعبرية لكي نتمكن من الكلام بطرق مختلفة عن السلام الذي يحقق المصالحة:

(تكلم بالعبرية)

على البعيد وعلى القريب، قال الله ويستشفي.

السيد أندرياناريفلو – رازافي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): يجري نقاشنا هذا العام في سياق من القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي، نظرا للتحول الفاجع لأحداث

الأشهر القليلة الماضية في فلسطين. والأمل الذي أذكاه التقدم المحرز في العامين الماضيين يخبو تدريجيا ليحل محله الإحباط والقنوط. وكيف يمكن أن تكون الأمور غير ذلك ونحن نشهد الحالة تتدهور يوميا وتسفر عن عدد رهيب من الضحايا، معظمهم من النساء والأطفال؟ وكل ضحية جديدة تشعل العداء والكراهية من جديد في قلوب أفراد عذبتهم سنوات من القلاقل والمعاناة، وتحركهم بالتالي – أكثر من أي وقت مضى – بعيدا عن طريق الاتفاق المتبادل والسلام.

وذلك الطريق، وهو طريق الحوار والمفاوضات، يبدو الآن طويلا وصعبا. ومع ذلك، فهو الطريق الوحيد لكسر الدائرة الجهنمية للتدمير وانعدام الثقة، لكي تحل محلها دائرة من التعاون والثقة. وبدون هذه الثقة، سيكون من الصعب أن نبقي على أي أمل في التوصل إلى علاقة جديدة بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وتحقيقا لهذا الهدف، توجه مدغشقر نداء إلى الطرفين أن يظهرا ضبط النفس وأن يمتنعا عن أية أعمال يمكن أن تثير مشاعر الغضب والشك. وتود مدغشقر أن تغتنم هذه الفرصة لكي تندد بلا تحفظ بجميع أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين، بغض النظر عن مرتكبيها، مثل تلك التي حدثت مؤخرا في مومباسا. ونعتقد أنه من الجوهري أيضا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والترتيبات الموجودة لإعادة الثقة المتبادلة بين الشعبين. لقد أريقت الدماء وجرت المعاناة على نحو أكبر مما ينبغي. كم من الوقت الإضافي يجب أن ينقضي وكم من الأرواح الإضافية يجب التضحية بها قبل أن يقرر الجانبان الخروج من هذا المأزق.

وتدرك مدغشقر أن السعي لإرساء سلام عادل ودائم لا يمكن أن يحدث إلا في إطار الاستعداد لتقديم تنازلات أحيانا ما تكون أليمة وتتطلب شجاعة وإرادة سياسيتين في نفس الوقت. ولكن هذا هدف ممكن التحقيق، كما أثبتت اتفاقات أوسلو ومذكرة واي ريفر. ويجب ألا يؤجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط إلى ما لا نهاية، حيث أنه عنصر أساسي في الأمن والاستقرار الدوليين. وتطلع إسرائيل إلى الحياة في بيئة آمنة لا يتعارض مع حق الفلسطينيين في الحصول على مكان لهم.

وبهذه الروح، تود مدغشقر لرؤية دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، كما ورد في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) أن تصبح حقيقة، مما يمكن من إقامة سلام شامل في الشرق الأوسط. إن مدغشقر لا تزال تعتقد أن التسوية القاطعة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ستسهم في إرساء السلام والرفاه في تلك المنطقة، فضلا عن تعزيز الأمن في العلاقات الدولية. ومن هذا المنطلق، ترى مدغشقر أنه من الملح ومن المهم أن يترجم توافق الآراء الدولي حول إنشاء دولة فلسطينية إلى عمل ملموس من خلال آلية واضحة تقبلها الأطراف المعنية.

ونظرا لخطورة الحالة، تكرر مدغشقر أنه لا يمكن أن يكون هناك حل ناجح لقضية فلسطين بدون التزام مستدام لا لبس فيه من جانب الأمم المتحدة في سياق عملية السلام. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليتها التاريخية تجاه هذه القضية. وعلى مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المركزي لصون السلم والأمن الدوليين، أن يرصد الامتثال للقرارات التي تهدف إلى إنهاء هذا الصراع الذي طال أمده أكثر مما ينبغي، وأن يراقب تنفيذها.

وتشيد مدغشقر بالدور البناء الذي يضطلع به الأمين العام وتشجعه على المثابرة في هذا الصدد، بالتعاون مع راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرجو كذلك أن

تفضي جهود المجموعة الرباعية إلى وضع إطار للمفاوضات توافق عليه الأطراف. ونحن، أعضاء المجتمع الدولي، المقتنعون بصلاحية مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، يجب أن ندعم كلا من الجهود الفردية والجماعية الرامية إلى مساعدة الأطراف على التغلب على العقبات التي تعوق عملية السلام. وهذا واجب مقدس يجب ألا يتنصل منه المجتمع الدولي لأن احترام قيمة الحياة البشرية والعدالة يعتمد عليه.

ورغم أن الأمر متروك لنا لكي نعمل على إعادة البدء في الحوار السياسي، فإن الأطراف نفسها هي التي يجب عليها في نهاية المطاف أن تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن ضمان إيجاد حل دائم. إن ما يتعرض للخطر هو رفاه وسعادة كل من الشعبين، فضلا عن إرساء السلام الذي نتطلع إليه جميعا.

السيد رودريغز باريللا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): إن نقاشنا اليوم حول البند ٣٥ من جدول أعمال الجمعية العامة عن قضية فلسطين يجري في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ومنذ مناقشة هذا البند في العام الماضي، استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للمرة السابعة، وعقد مجلس الأمن عددا من الجلسات عن هذه المسألة.

ورغم ذلك، يزداد تفاقم الأزمة في الأراضي الفلسطينية. وقد تضاعف عدد القتلى والجرحى في العام الماضي، ومعظمهم من المدنيين الأبرياء وثلثهم من الأطفال.

وتواصل القوات المسلحة الإسرائيلية غزواتها للأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، متغاضية تماما عن الخسارة في الأرواح التي تتسبب فيها هذه الأعمال. ويجري التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. والاحتلال العسكري وعمليات الإغلاق تحدث يوميا، مما يزيد من سوء الشلل الاقتصادي ويعرض للخطر بقاء جزء كبير من السكان الفلسطينيين. وينبغي أن يشجب بقوة تدمير ديارهم وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم والأماكن الثقافية والتاريخية ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

إن هذه التحديات الجسيمة الجارية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني أكثر التحديات فظاعة وانتظاما في العالم اليوم.

إن الهجمات المتكررة على مقار السلطة الوطنية الفلسطينية قد أصبحت أمرا روتينيا. ولم يعد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قادرا تقريبا على التنقل بعيدا عن القليل الذي تبقى من مقره، ولا يمكنه السفر إلى الخارج لأنه مهدد بعدم التمكن من العودة إلى وطنه.

إن إرهاب الدولة في إسرائيل لا يعرف حدودا. فالاحتجاز التعسفي، والتعذيب والقتل بدون محاكمة أصبحت أعمالا مستمرة ترتكب يوميا.

إن كوبا تعتبر الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيليين كفاحا مشروعا، ونعرب عن تضامننا العميق معه في مقاومته وانتفاضته.

وفي نفس الوقت، فإن كوبا تدين الهجمات الانتحارية وغيرها من أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين الإسرائيليين – وهم ضحايا أبرياء في دوامة العنف التي سببتها سياسة الحكومة الإسرائيلية – في حين أننا نرفض التلاعب بمثل هذه الأعمال المنعزلة بغية التشكيك في الحق المشروع للشعب الفلسطيني في الدفاع عن النفس وتبرير الأعمال الانتقائية الواسعة النطاق التي ترتكب ضده.

كم يبلغ عدد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين التي لم تحترمها إسرائيل؟ فالقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ كلها تداس بالأقدام كل يوم.

إن على الأمم المتحدة دورا يجب أن تضطلع به في السعي من أجل إيجاد حل لقضية فلسطين. ولا بد للجمعية أن تقود هذا المسعى، في ظل العجز الواضح لمجلس الأمن عن كفالة تنفيذ قراراته الملزمة.

ومن الجلي أن مجلس الأمن يكيل بمكيالين. إذ إن نحو نصف عدد المرات التي استخدمت الولايات المتحدة فيها حق النقض في مجلس الأمن – ومجموعها ٣٦ مرة – تتعلق بقضية الشرق الأوسط. وفي ٢٤ مرة منها، كانت القضية ترتبط ارتباطا مباشرا بالحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل بصورة غير مشروعة. ولا يشمل هذا العدد الكلي التهديدات العديدة باستخدام حق النقض والتي تمخضت عن العديد من مشاريع القرارات التي إما أنه لم يتسن التصويت عليها أبدا أو خففت أحكامها. ونكرر أنه يجب أن تمتنع الولايات المتحدة فورا عن تقديم الدعم المالي لإسرائيل التي تستخدمه في أغراض عدوانية، والإمدادات العسكرية، بما في ذلك الدبابات والمروحيات والقذائف والطائرات التي تستخدم ضد المدنيين.

وقبل أسبوع مضى، فإن السيد إيان هوك، الذي كان يدير مشروعا للتأهيل في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين، أصبح ثالث عضو في فريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى يلقى حتفه أثناء أداء مهامه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان الجيش الإسرائيلي قد أطلق عليه النار، ولفظ أنفاسه الأخيرة قبل وصوله إلى المستشفى لأن قوات الدفاع الإسرائيلية رفضت السماح بالوصول الفوري لسيارة الإسعاف التي طلبتها الوكالة.

وتحتجز السلطات الإسرائيلية حاليا ٢٣ من الفلسطينيين العاملين لدى الوكالة في الضفة الغربية، حيث لم يوجه إلى معظمهم أي اتهام. وكلما طلبت الوكالة الحصول على معلومات، لاذت السلطات الإسرائيلية بالصمت، ولم تسمح بالوصول إليهم. ولا بد لنا من إدانة هذا الامتناع عن التعاون مع إحدى آليات الأمم المتحدة التي تعمل هناك منذ أكثر من نصف قرن.

ولا بد أن تنتهي دوامة العنف التي سببتها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا بد أن ينتهي الاحتلال غير المشروع لتلك الأراضي. ولا بد من وضع حد للحالة البائسة لحوالي ٤ ملايين لاجئ فلسطيني يعانون الإهمال، سواء داخل الأراضي أو خارجها. ولا بد أن يتوقف تيار الموت والمعاناة.

إن كوبا تندد بكل أعمال العدوان وإرهاب الدولة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ونعرب مرة أخرى عن تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني ونحث الوفود كافة على أن تصوت لصالح مشاريع القرارات الأربعة المعروضة على الجمعية دعما للقضية الفلسطينية، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

لقد مر الشرق الأوسط بسنة أخرى من سنوات العنف والمأساة. فالأحداث الفظيعة التي وقعت في الأسابيع الماضية تجسد هذا بشكل واضح تماما. فقد اقترن سفك الدماء والمواجهات والاستفزازات بالعنف والإرهاب

والإجراءات العسكرية. ومن المؤسف، أيضا، أن الفلسطينيين والإسرائيليين العاديين كانوا هم رهائن الصراع وهم الذين دفعوا الثمن من حيث المعاناة الإنسانية وخيبة الرجاء وانعدام الثقة.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق إزاء استمرار المصادمات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وندين بقوة الهجمات العنيفة التي تستهدف المدنيين الأبرياء في أي من الجانبين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والعنف التي وقعت مؤخرا. إن القوة لا يمكن أن تفل القوة. فالقوة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تقويض الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار بشأن الأمن والإصلاح والتسوية النهائية. ولا بد من وقف دورة العنف المستمرة إذا أريد تفادي الخسائر في الأرواح التي تقع يوميا تقريبا بين السكان المدنيين من الفلسطينيين والإسرائيليين.

ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية إلى بذل كل جهد ممكن إنسانيا لمكافحة الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل وتقديم مرتكبي تلك الأعمال والمحرضين عليها ومن يرعونها إلى العدالة. وبالمثل، ندعو إسرائيل إلى أن تكف عن استخدام القوة المفرطة، وعمليات القتل من دون محاكمة، والاحتجاز التعسفي والإبعاد وهدم البيوت وتدمير الهياكل الأساسية ومصادرة الممتلكات، وأن تقدم المذنبين إلى العدالة بموجب الإجراءات القانونية الواجبة.

إن قيام إسرائيل بإعادة احتلال المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية واحتلالها المكثف للمدن الفلسطينية، بالإضافة إلى القيود الشديدة التي تفرضها على حرية انتقال الأشخاص والسلع لا تؤدي إلا إلى تفاقم وضع متوتر بالفعل. وعلاوة على ذلك فإنها تفرض قيودا شديدة على قدرة السلطات الفلسطينية على تنفيذ الإصلاحات اللازمة التي يطالب بها المجتمع الدولي، إلى جانب إسرائيل، للإعداد للانتخابات والعمل من أجل ضمان سيادة القانون. وندعو إسرائيل إلى رفع الحصار عن الأراضي المحتلة وسحب قواتها من المدن الفلسطينية إلى المواقع التي كانت فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، يجب أن تضمن إسرائيل الوصول الكامل والآمن بلا قيود إلى الأراضي المحتلة للموظفين العاملين في المجال الإنساني والمساعدة الإنسانية.

ولا بد أن تتوقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. فإن هذه التدابير الانفرادية غير مشروعة بموجب القانون الدولي وتضر بالتسوية النهائية. ولا بد من إنهائها فورا. ويدعم الاتحاد الأوروبي الرؤية القائمة على إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ويؤكد من جديد في هذا الصدد أن للفلسطينيين حقا غير مشروط في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة. وبالمثل، فإن إسرائيل لها الحق في أن تعيش في سلام وأمن داخل حدود دولية معترف بها. ونؤكد مرة أخرى في هذا الصدد أهمية مبادرة السلام العربية التي أُقرت في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية.

وتدعو الحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى منظور سياسي واضح بغية تخفيف حدة التوترات وإعادة غرس الآمال والأماني في نفوس شعوب المنطقة من أجل التوصل إلى حل للصراع.

وعلى الصعيد الدولي، تم بذل جهود جادة لإعادة بدء المحادثات السياسية على أساس خريطة طريق ملموسة تحدد بإيجاز الخطوات التي يتعين اتخاذها لإنشاء دولة فلسطينية.

وفي إطار اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أظهرت الأطراف الدولية الرئيسية المؤثرة التزامها بالمحاولة مرة أخرى للتوسط من أجل التوصل إلى تسوية نهائية بين الطرفين. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بمواصلة العمل في

إطار اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على أساس خريطة طريق ملموسة تتألف من ثلاث مراحل من أجل التوصل إلى تسوية نهائية إسرائيلية – فلسطينية في غضون ثلاث سنوات. ونطالب إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالعمل بنشاط مع اللجنة الرباعية بشأن خريطة الطريق.

ولا بد لتسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين من أن تستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومرجعية مؤتمر مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ جميع الاتفاقات القائمة حاليا بين الطرفين.

ويتعين على الطرفين قبل كل شيء، أن يسعيا إلى تحقيق السلام من خلال عملية المفاوضات. وحتى يكتب النجاح لهذه العملية، من الضروري أن يعترف الطرفان بالعناصر التي أوجزتها من فوري ويقبلاها كأسس وأهداف لتسوية نهائية.

وسيظل الاتحاد الأوروبي، بدوره، على استعداد، بالتعاون الوثيق مع الأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية وجميع الأطراف المعنية، لتقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية نهائية وعادلة للصراع في الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.